الحرب على اليمن وتأثيرها على مستقبل الوحدة اليمنية

أ.م. د/ محمد شرف الشرفي
رئيس دائرة تقويم وتطوير الأداء الأكاديمي بجامعة الحديدة

المقدمة:

عاش اليمن فترة من الزمن في حالة من التمزق والشتات والتباعد، لكن هذه الفترة الزمنية لم تؤثر في إرادة الشعب اليمني ولم تلغِي شعوره بضرورة التوحد في كيان واحد، حيث كان ذلك واضحاً في مبادئ ثورتي سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن وأكتوبر ١٩٦٣م في جنوبه اللتين أكدتا على ضرورة قيام الوحدة بين الشطرين، لكن الاختلاف الايدلوجي بين صنعاء وعدن بعد قيام الثورة عمق جذور التشطير وأطال أمده، وقد واكب ذلك تأثير الإعلام العدائي مع حالة من التآمر والكيد السياسي، وقد كانت المناطق الحدودية بين الشطرين أكثر اكتواءً بنار المؤامرات، كما لعبت أجهزة الاستخبارات دوراً كبيراً في تكميم أفواه كل من ينادي بالوحدة من أبناء الشطرين وبهذا فقد مرت البلاد بفترات عصيبة من حالة السلم إلى الحرب ثم التفاوض والاتفاق وهكذا دون جدوى.

لذلك فقد أقدم اليمنيون على الوحدة بصورة مفاجئة للعالم حيث تم الانتقال من حالة الفوران العاطفي العدائي الشديد إلى حالة الاندماج والانصهار الكامل، حيث كان استغلالهم للظروف الخارجية واضحاً بما في ذلك المتغيرات الدولية التي كان أهمها انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي.[١]

شكل إعلان اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن في نوفمبر ١٩٨٩م، ثم إعلان قيام الدولة الموحدة في مايو ١٩٩٠، إنجازين تاريخيين غير مسبوقين، تتابعت إجراءات تحقيقهما بوتائر متسارعة وبانسيابية فاجأت وادهشت الكثيرين داخل اليمن وخارجها، وكانت التجربة المبكرة لشطري اليمن في تكرار توقيع اتفاقات وحدوية، للخروج من وضع التوتر للعلاقات أو الصدامات العسكرية بين قواتهما، قد وضعت الوحدة اليمنية في دائرة الشك واعتبر الخوض فيها أو تحريك عمل لجانها، مجرد منأورات سياسية وطموحات لا تعكس إرادة وطموحات جادة في توحيد طاقات الشعب اليمني وإمكاناته الاقتصادية والبشرية.[٢]

حققت اليمن وحدة شطريها في عام ١٩٩٠ لتكون أول حالة لوحدة اندماجية بين دولتين عربيتين بعد تفكك الوحدة المصرية-السورية في عام ١٩٦١، وثاني تجربة وحدوية عربية بعد دولة الإمارات التي أنجزت وحدتها في مطلع سبعينيات القرن الماضي.[٣]

ترافق مع قيام الوحدة السماح للحرية السياسية أن تأخذ مسارها في إطار دولة الوحدة وتؤسس لقيام التعددية الحزبية داخل المجتمع اليمني، والسير باليمن نحو المنهج الديمقراطي التعددي الذي يحقق التداول السلمي للسلطة، وهذا بدوره يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في أوساط المجتمع اليمني.

---

[١] نصر طه مصطفى، **علي عبد الله صالح التجربة وآفاق المستقبل**، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء ١٩٩٩م، ص ٤٤.

[٢] د .عبد القادر على عبده، دراسة مقدمة لندوة : الوحدة اليمنية والمتغيرات في الدولة والمجتمع ٢٧ مايو ٢٠٠٠،صنعاء نشرت ضمن أبحاث الندوة، إصدار مركز الدراسات والبحوث اليمن – صنعاء، ٢٠.

[٣] ا. د أحمد يوسف أحمد، مستقبل الوحدة اليمنية.. على كف عفريت، https://www.djazairess.com/international

وفي هذا البحث سوف نتطرق لموضوع الحرب على اليمن وأثرها على مستقبل الوحدة اليمنية خاصة في ظل التحشيد والتجييش والفرز القائم حالياً على أساس مناطقي ومذهبي والذي سيترك آثاراً مدمرة على النسيج الاجتماعي لليمنيين، وكذا ترسيخ ثقافة الكراهية والرغبة بالانفصال، وهذه كلها تشكل تحديات خطيرة في مواجهة مستقبل الوحدة اليمنية.

تحديد المشكلة:

مثل التدخل السعودي العسكري في اليمن أحد أهم الأخطار التي تواجه الوحدة اليمنية، بل وأضافت تلك الحرب بعداً أخر في عملية الصراع على الوحدة اليمنية بجانب الأبعاد الأخرى والمتمثلة في الأبعاد التاريخية والسياسية والقبلية والمذهبية والمناطقية، وسياسات الحزب الحاكم (المؤتمر) حالة تهديد قوية على أمن واستقرار اليمن وعلى بقائه موحداً وذلك من خلال بروز العديد من المعطيات الجديدة مثل ظهور كيانات مسلحة تدعم حق الانفصال وتساعد على زيادة التدخلات الخارجية وتضعف دور الدولة في رسم مستقبل الوحدة اليمنية.

فما هي تداعيات هذه الحرب على مستقبل الوحدة اليمنية؟

تساؤلات البحث:

١. هل تتعرض الوحدة اليمنية لمؤامرة إقليمية؟

٢. هل هناك علاقة بين القوى الخارجية المؤثرة في استقرار اليمن، والتيارات الداخلية الصانعة لأزماته؟

٣. ما هي الاستراتيجيات المتاحة أمام اليمن من أجل الحفاظ على الوحدة اليمنية؟

٤. ما هو مستقبل الوحدة اليمنية في ظل الظروف الراهنة؟

أهداف البحث:

١. معرفة الآثار المترتبة لهذه الحرب على مستقبل الوحدة اليمنية.

٢. دور التدخلات الخارجية على أمن واستقرار ووحدة اليمن.

٣. توضيح أثر الأزمات الداخلية على وحدة اليمن واستقراره.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي نتناوله وهو الوحدة اليمنية والتي تتعرض لمؤامرة من أول يوم لتحقيقها من الداخل والخارج، بل إن الأدهى من ذلك هو الخطر الداخلي الذي يتهدد مصير هذه الوحدة ويتم تغذيته من الخارج والذي يقود البلاد نحو التجزئة والتشطير بأيدي أبنائها بعلم وفهم وإدراك لما يقومون به من مؤامرة تتهدد مصير وحدة البلاد وسلامة أراضيها.

المنهجية المستخدمة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على الدراسات التحليلية، وذلك من خلال الاستفادة من مختلف الأدبيات التي حللت ظاهرة الحرب على اليمن في محأولة من الباحث لرصد نقاط البحث الأساسية التي أكدت عليها تلك الأدبيات في تحليليها لهذه الظاهرة، كما يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف

والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، حيث يتعدى المنهج الوصفي التحليلي من مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات واستخلاص النتائج منها وذلك وصولاً لرؤية شاملة حول معطيات تلك الظاهرة، وواقعها والكيفية التي يمكن مواجهتها في ظل ما يمر به اليمن الآن من ظروف على كافة الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

المبحث الأول

قيام الوحدة اليمنية:

ظل تحقيق الوحدة اليمنية حلماً لدى كل القادة الذين توالوا على حكم الشطرين، فتم التوقيع على اتفاقيتين وحدويتين في عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني، وسالم ربيع رئيسي شطري اليمن عام ١٩٧٢م عقب الحرب الحدودية بينهما، ثم جاء الرئيس إبراهيم الحمدي الذي نجح في إقامة علاقات وثيقة مع الجنوب دفع حياته في النهاية ثمناً لها، خصوصاً بعد ما شاع أنه سيوقع اتفاقات وحدوية مهمة عند زيارته لعدن في ١٤ أكتوبر ١٩٧٧م، وتم اغتياله قبلها بثلاثة أيام، بعد ذلك تمت تصفية رئيسي الشطرين أحمد الغشمي وسالم ربيع علي في ثلاثة أيام متتابعة بسبب نجاحهما في فتح خطوط تفاهم جيدة بينهما بهدف حل الاشكالات العالقة بين الشطرين، وتحجيم حركة المعارضة الماركسية المسلحة ضد الشمال والمدعومة من الأجنحة المتطرفة في نظام عدن التي قامت بترتيب عملية اغتيال الرئيسين.

ومع مجيء الرئيس علي عبد الله صالح إلى السلطة كانت العلاقات بين الشطرين في أقصى حالات التوتر، وظلت تتصاعد حتى انفجار الحرب بينهما في فبراير ١٩٧٩م التي تم محاصرتها بمبادرة عربية تكللت بانعقاد قمة بين الرئيسين علي عبد الله صالح، وعبد الفتاح إسماعيل في الكويت، وقعا في نهايتها على اتفاقية وحدوية جديدة، كانت هي بداية التعامل المباشر مع قضية الوحدة اليمنية، وهكذا سارت العلاقات بين الشطرين في مسار جيد ومعقول رغم التوترات التي كانت تطرأ بين الحين والآخر، حيث كان الرئيسان يحرصان على احتوائها فوراً بلقائهما إما في صنعاء، أو في عدن.[١]

وفي نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي حدثت عدة متغيرات على المستوى الدولي تمثلت في تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا ومنظومته في أوروبا الشرقية، وكذا انشغال الولايات المتحدة بهذه الاحداث ومراقبتها لها والسعي لتربعها على رأس النظام الدولي الجديد، كما استطاعت الحكومة في الشمال القضاء عسكرياً على الجبهة القومية المدعومة من الجنوب، أما في الشطر الجنوبي فقد حصلت حرب ١٩٨٦م، بين رفاق الحزب الاشتراكي، مما عزز موقف الشمال تجاه الجنوب، واضعف موقف الجنوب، إلا أنه كان له دور في تعجيل الوحدة، كل هذه المتغيرات كانت فرصة مناسبة للدعوة إلى قيام الوحدة

[١] نصر طه مصطفى، البحث عن الوحدة، http://www.almotamar.net/22may/showdetails.php?id=71

اليمنية، حيث وجه الرئيس السابق علي عبدالله صالح الدعوة إلى ضرورة قيام الوحدة اليمنية كصمام أمان لليمن في ظل المتغيرات الدولية، وكحل جذري لكل ألآم وسلبيات التشطير، ووجدت هذه الدعوة قبولاً جماهيرياً واسعاً، وكذا كقارب نجاة للنظامين في الجنوب والشمال، واستجاب الكل لهذه الدعوة التي انطلقت في لحظة تاريخية مناسبة، فتحققت الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب، وتم إعلان الوحدة رسميًا في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وأصبح حينها علي عبدالله صالح رئيساً للبلاد وعلي سالم البيض نائبًا لرئيس الجمهورية اليمنية، وقامت الوحدة السياسية قبل دمج المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية، وقبل فرض نظام أي من الدولتين رؤيته على الآخر، وتأسست الجمهورية اليمنية وارتبط بقيامها الانحياز إلى الديمقراطية والتعددية الحزبية والتبادل السلمي للسلطة، وبدأت اليمن مرحلة جديدة على مستوى الداخل وعلاقاتها الخارجية.

المطلب الأول

المرحلة الانتقالية

نص اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية على تحديد فترة انتقالية مدتها سنتين ونصف ابتداء من تاريخ قيام الوحدة يتم خلالها التحضير لانتخابات برلمانية ديمقراطية يتم على أساسها بناء مؤسسات دولة الوحدة، وحرصاً على أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشرعية الدستورية وعدم اللجوء إلى تجأوز الدستور أو تعديله من قبل أي جهة غير مخولة حق التعديل، وتأكيداً على نقأوة البناء الوحدوي الذي يقوم على أسس وطنية مستندة على أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر ومنطلقاً من انتمائه القومي والإسلامي والإنساني.[١]

شهدت الفترة الانتقالية وضع الأسس الدستورية والقانونية لدولة الوحدة، حيث تم الاستفتاء على دستور الوحدة في منتصف مايو ١٩٩١ ليصبح نافذا بعد ذلك بعد أن كانت السلطات المختلفة تستمد شرعيتها من اتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، كما صدرت خلال الفترة العديد من القوانين بقرارات جمهورية والتي اقتضت الضرورة إصدارها، وقد وافق مجلس النواب على بعضها ولم يوافق على البعض الآخر.[٢]

ومنذ سنواتها الأولى، واجهت الوحدة اليمنية تحديات ومخاطر عدة، فقد بدأت تجربة الوحدة أصلاً بعدم التمكن من دمج جيشي الشطرين الشمالي والجنوبي، حيث بُنيت على توازن سياسي دقيق يتعامل مع الشطر الجنوبي على قدم المسأواة مع الشطر الشمالي فيما عدا مقاعد مجلس الرئاسة، الذي كان يضطلع بمهام رئيس الجمهورية، (كان للشمال ثلاثة واثنان جنوبيان)، بالإضافة إلى أن رئاسة المجلس كانت من نصيب الرئيس علي عبد الله صالح.

[١] مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، لتطور السياسي في الجمهورية اليمنية، http://dralfaqih.blogspot.com/2009/03/1990-2009.html

[٢] المرجع السابق.

وبدا أن هذه محاولة مبكرة من قبل القيادة اليمنية لمواجهة المصاعب التي تعترض طريق التجارب الاندماجية عادة عندما تفشل في إعادة تكييف وضع النخب الحاكمة السابقة في أطراف الوحدة، ذلك أن أعضاء هذه النخب قد يتدنى وضعهم بعد الوحدة من الصف الأول إلى الصف الثاني، وقد يفقد بعضهم دوره أصلاً في دولة الوحدة الجديدة، ولذلك فإن الطريقة شبه المتسأوية التي وزعت بها الأدوار في الجمهورية اليمنية كان من شأنها أن تواجه هذه الصعوبة، حيث أبقت على كافة العناصر القيادية تقريباً في النخبة الحاكمة السابقة في الشطر الجنوبي، ونفس الأمر في الشطر الشمالي في مواقع مؤثرة في دولة الوحدة.[١]

خلال الفترة الانتقالية عمل كل من المؤتمر والاشتراكي على توظيف الموارد العامة للدولة بما في ذلك الوظيفة العامة وذلك بغرض تعزيز المواقع وتحقيق مكاسب في الانتخابات البرلمانية، فظهرت أحزاب وصحف وجمعيات ترتبط بهذا الحزب أو ذاك، كما تم إثقال كاهل الخزينة العامة بعشرات (إن لم يكن مئات) الآلاف من الموظفين الوهميين، وترجع كثير من مشاكل اليمن القائمة اليوم في الجانب الإداري إلى السياسات التي اتبعها المؤتمر والاشتراكي خلال الفترة الانتقالية.[٢]

كما اتسم نظام الحكم في دولة الوحدة بالمركزية الشديدة من ناحية، والاعتماد على أجهزة الأمن من الشطر الشمالي من ناحية أخرى، وقد تجسد ذلك في السلطة التي حصل عليها رئيس الجمهورية، حيث تركزت في يده سلطات واسعة النطاق، مكنته من السيطرة على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية، فقد تفرد بالأمر في إدارة شؤون الدولة، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور قيادة الشطر الجنوبي، وهي القيادة التي شاركت في صنع الوحدة، بل هي المسؤولة عن أبرز إيجابيات الوحدة: الديموقراطية والتعددية، وكانت هذه من أهم الثغرات في إجهاض التوجه الوحدوي، فالشطر الشمالي كان يرفض الذوبان في بوتقة دولة الوحدة الجديدة، وإنما يريد لنموذجه السياسي أن يكون هو المطبق، ومعاملة الشطر الجنوبي كفرع عاد للأصل، ولذلك أدركت قيادة الشطر الجنوبي أن دورها قد أصبح ثانوياً، وأن عملية صنع القرار تحتكرها مجموعة صغيرة من المحيطين برئيس الجمهورية، وكان هذا الوضع مثار خلاف بين القيادتين، وقد أدت المركزية الشديدة وتهميش دور القيادات السياسية للشطر الجنوبي إلى ظهور ما عرف بسياسة "الاعتكاف" التي انتهجها نائب الرئيس علي سالم البيض.[٣]

كما أن مشروع دستور دولة الوحدة كان قد أفرد مساحة واسعة للحريات السياسية لاعتبارها المقدمة الطبيعية للتعددية السياسية، وانتهاج الحوار كوسيلة أساس للحوار بين القوى السياسية داخل الحكم وخارجه، حيث وصل عدد الأحزاب السياسية إلى ما يزيد عن أربعين حزباً، ولعل ظهور الأحزاب بهذا الشكل كان نتيجة لحالة الحظر المفروض

[١] ا. د أحمد يوسف أحمد، مستقبل الوحدة اليمنية.. على كف عفريت، https://www.djazairess.com/international

[٢] مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، لتطور السياسي في الجمهورية اليمنية، http://dralfaqih.blogspot.com/2009/03/1990-2009.html

[٣] المجلس اليمني Yemen Forum، https://www.ye1.org/forum/members/19182/

على هذه القوى قبل قيام الوحدة، بينما تعيد الكثير من الأطروحات والتفسيرات ظاهرة توالد الأحزاب بهذا الشكل وفي زمن قياسي إلى سيناريو الصراع الخفي بين الحزبين الحاكمين في حينه المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين دخلا الوحدة وقبلا بقيام دولتها على أساس الاتفاق الائتلافي، ولكن هذا الاتفاق لم يرق إلى خلق جو من الثقة بين الطرفين، فاستعمل كلا منهما العديد من الوسائل ضد الأخر منها تشجيع ودعم بعض التوجهات والشخصيات الاجتماعية على تكوين أحزاب سياسية سعياً من هذا الطرف أو ذاك لإضعاف الأخر، ولكن تناقص عددها عقب صدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م الذي نصت المادة الثامنة منه على بعض القيود والضوابط الموضوعية والإجرائية الخاصة بإنشاء الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى افتقار هذه الأحزاب إلى القدرة التنظيمية وعدم تبنيها برامج سياسية واضحة ناهيك عن كونها لا تحظى بقاعدة شعبية جماهيرية.

كذلك فقد أدت المركزية الشديدة وتهميش دور القيادات السياسية للشطر الجنوبي إلى فتور حماس القوى السياسية والشعبية في الشطر الجنوبي، حيث أدى ذلك إلى تنامي مشاعر الاحباط عند الناخب اليمني في الشطر الجنوبي، فقد عبر عن هذه المشاعر من خلال صناديق الاقتراع في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣، حيث بينت النتائج فوز الحزب الاشتراكي في جميع المحافظات الجنوبية التي كان يحكمها الحزب قبل الوحدة، ولم يحصل المؤتمر الشعبي على الفوز في أي من تلك المحافظات، كذلك بينت النتائج ذاتها فوز المؤتمر الشعبي في محافظات الشطر الشمالي، باستثناء محافظة البيضاء التي فاز بها الحزب الاشتراكي وبعض الدوائر في مدينتي تعز وإب، هذه النتائج توضح أن اشكالية الوحدة اليمنية تكمن أساساً في التركيبة التي قامت عليها دولة الوحدة، تلك الأسس ليست لبناء دولة وإنما هي أسس قسمة بين نظامين شموليين.[١]

كان عدد الأحزاب السياسية قد تلاشى حتى وصل إلى ٢٢ حزباً شاركت في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م، ولم تقدم برامج انتخابية سوى (١٨) حزباً سياسياً، وحصل(٨) أحزاب فقط على مقاعد في البرلمان.

وبذلك يكون أول برلمان تشكل على أساس الخارطة الحزبية، حيث أعلنت جميع الأحزاب السياسية قبولها لنتائج الانتخابات، بينما كان هناك اعتراض غير معلن من قبل الحزب الاشتراكي الذي كان يأمل بالحصول على عدد أكبر من المقاعد التي حصل عليها في تلك الانتخابات، ومن تلك اللحظة بدأت سياسته المعارضة، على الرغم من تقاسمه ومشاركته للسلطة مع المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، ودللت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني انتهاجها سياسة المعارضة من خلال عدة مؤشرات نذكر منها:[٢]

١. قيام الأمين العام للحزب الاشتراكي حينها بالعديد مما سمي بالاعتكافات السياسية في عدن.

[١] المرجع السابق.

[٢] التطور الديمقراطي في ظل الوحدة اليمنية، صنعاء ٢٠ مايو ٢٠٠٧ http://www.almotamar.net/22may/showdetails.php?id=172

٢. الهجوم الشديد في الخطابات والتصريحات المعلنة ضد قيادتي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، متهماً إياهما بالفساد المالي والإداري والاختلالات الأمنية.

٣. التحرك في عدة عواصم عربية وأجنبية لتجميل صورة الحزب الاشتراكي اليمني وإظهار الطرف الآخر بعكس ذلك.

٤. إعادة بعض نقاط التفتيش على الحدود الشطرية السابقة.

٥. عدم الاستجابة للبدء بتوحيد الجيشين.

لهذا كانت التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة في دولة الوحدة هما المدخل الحقيقي لبناء دولة المؤسسات والمشاركة السياسية، إلا أن "التوازن العسكري والتقاسم السياسي بين الحزبين اللذين حققا الوحدة قد أفرغ العملية الديموقراطية من مضمونها الحقيقي المتمثل في بناء الدولة ومؤسساتها، حيث لا ديموقراطية من دون دولة مؤسسات، ولا دولة مؤسسات بلا ديموقراطية" وهكذا أصبحت الفترة الانتقالية فترة انتقامية جرى خلالها تصفية حسابات كثيرة بين مختلف الأطراف، هذا الصراع السياسي بين الحزبين الحاكمين عطل مسيرة قيام المؤسسات السياسية بدورها، فمنذ قيام الوحدة حتى انتهاء الفترة الانتقالية (باستثناء مؤسسة الرئاسة وبعض الأمور الشكلية: العلم الوطني، شعار الجمهورية وختمها الرسمي، النشيد الوطني، واليوم الوطني) احتفظ كل من الشطرين بمعظم المؤسسات السياسية ومن أهمها المؤسسة العسكرية، حيث بقيت قوات الشطرين تحت قيادتين منفصلتين، وذلك للمحافظة على مكاسبه السياسية وتعزيز موقعه في دولة الوحدة، وبذلك تكون دولة الوحدة قد عجزت عن دمج المؤسسات القائمة وإقامة مؤسسات وحدوية جديدة، هذه الحالة كانت تزعج مختلف القوى الوحدوية في الشطرين، وترى أن القيادات السياسية التي أقامت الوحدة دخلت في منأورات سياسية عطلت بناء المؤسسات السياسية أو دمج القائم منها.[١]

ظهرت بعد ذلك بوادر أزْمةٍ حقيقية، خصوصاً بعد عودة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني من رحلة علاجية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدن بدلاً من صنعاء مع تصعيد إعلامي لافت، وعدم استجابته للمبادرات والوساطات التي تقدمت بها دول شقيقة، أو قوى وشخصيات اجتماعية.

[١] المجلس اليمني Yemen Forum، https://www.ye1.org/forum/members/19182

المطلب الثاني

حرب صيف عام ١٩٩٤م وتأثيرها على الوحدة اليمنية

:

كانت دولة الوحدة من البداية تفتقر إلى خارطة طريق سياسية واضحة للسير قُدُماً في بناء دولة الوحدة، لذلك استمرت التوترات بين قيادات دولتي الشمال والجنوب السابقين منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية اليمنية.

فقد حصلت بعد الوحدة الكثير من القلاقل والمشاكل في شمالي اليمن وجنوبه، وكذا انتشار الفساد المالي والإداري، وتدني المستوى الأمني لأدنى درجاته مع وقوع الاغتيالات، إضافة لذلك حصلت خلافات جمة بين علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وانتقل هذا الاختلاف إلى الحزبين الحاكمين آنذاك المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني مما أدى إلى انقسام في الصف واهتزاز الوحدة نفسها.[١]

هذه الخلافات أدت إلى تدني المستوى الأمني وانتشار ظاهرة الاغتيالات التي طالت مسئولي الحزب الاشتراكي في حكومة الوحدة، والذي أوصل الأمور في اليمن إلى الحد الأقصى في التوتر، حيث ارتفع الشعور بالاستهداف لدى الحزب الاشتراكي بعد اغتيال الكثير من كوادر الحزب في صنعاء ومحافظات يمنية أخرى، وهو أمر دفع بالحريصين على الوحدة القيام بتقديم صيغ حل مختلفة لحل معظم القضايا المختلف حولها، حينها توجه الجميع إلى المملكة الأردنية الهاشمية لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق برعاية الملك الحسين بن طلال، حيث كانت بنود الوثيقة تمثل حلا جذريا لأسباب الازمة، لكن هذه الاتفاقية لم ترى النور.

وسرعان ما تفجرت الأزمة السياسية في مناطق مختلفة من اليمن بوقوع مواجهات عسكرية بدأت في عمران ثم امتدت بعد ذلك لتكون مواجهة شاملة بين قيادة الحزب الاشتراكي اليمني والعناصر المؤيدة له من الجيش وبين قوات الشرعية دامت لأكثر من شهرين، خصوصاً بعد إعلان الأمين العام للحزب الاشتراكي عن دولة الانفصال وبذلك قضى على آخر أمل له في المقاومة واستمالة الجماهير التي بيَّن لها ذلك الإعلان عن النوايا التي كان الأمين العام للحزب الاشتراكي يخطط لها، وكان النصر للوحدة اليمنية التي ناضل الشعب اليمني من أجلها وعدم استعداده للتفريط بها مرة أخرى والدخول في الصراعات التي كلفت الشعب اليمني تضحيات وأخرت عملية التوحد لفترة غير قصيرة.[٢]

كان الانفصاليون مدعومين من أنظمة خارجية، حيث اقتتل الطرفان ببشاعة قبل أن تظهر خيانة داخلية في صفوف الانفصاليين لصالح الوحدويين، فبعد أن هرب وزير الدفاع الاشتراكي هيثم طاهر، قام عبد ربه منصور هادي قائد محور البيضاء حينها ومن معه بتسليم سلاحهم، وعرضوا على الرئيس صالح مساعدتهم، فكشفوا له موقع قاعدة العند

[١] مبحث في تاريخ الوحدة اليمنية، https://saiban2000.yoo7.com/t184-topic#208

[٢] التطور الديمقراطي في ظل الوحدة اليمنية، صنعاء٢٠ مايو ٢٠٠٧ http://www.almotamar.net/22may/showdetails.php?id=172

الجنوبية العسكرية، التي تُركت بغير حماية في خطأ قاتل من قيادات الحزب الاشتراكي، وسرعان ما أصبح الطريق إلى عدن سالكاً.[١]

هذه الحرب خلفت ما بين سبعة إلى عشرة الف قتيل وهرب قادة الانفصال إلى خارج البلاد، وتم تسريح عشرات الألاف من الموظفين المدنيين والعسكريين، ونهب شامل لكل مقدرات الجنوب، كذلك تمت مصادرة ونهب كل مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي وتوزيعها كغنائم للقبائل والقيادات العسكرية، وانتهت الحرب كما يقال لكن لم تنهي تداعيتها وآثارها بل زادة المشهد تعقيدا وضبابية.[٢]

مع أن القيادة اليمنية نجحت في إدارة الحرب إلا أن الحرب كانت لها تداعياتها السلبية الواضحة على الوحدة اليمنية، حيث تمثلت هذه التداعيات فيما أصاب النخبة الحاكمة السابقة في الجنوب من تدهور في أوضاعها، وامتدت هذه التداعيات لاحقاً لتشمل صفوفاً ثانية وثالثة فقدت مواقعها بعد الحرب، وبصفة خاصة في القوات المسلحة، ولذلك، مثلت المطالبة بإنصاف هؤلاء ملمحاً دائماً في الأزمات المتكررة التي تعرضت لها الوحدة في شطرها الجنوبي، ثم امتدت الأزمة في مرحلة لاحقة لتشمل مطالب حياتية يومية تبنتها قطاعات من اليمنيين في الجنوب، ثم اكتست طابعاً سياسياً بتحول تلك المطالب إلى رأي في أسلوب إدارة الوحدة وتوزيع مكاسبها بالعدل بين شطريها، ثم وصلت إلى أقصى درجات الخطورة برفع شعارات انفصالية في غمار الأزمة، واستهداف بعض أعمال الشغب في الجنوب ممتلكات مواطنين شماليين.[٣]

اقدم صالح بعد انتصاره مباشرة عام ١٩٩٤، على اجراء العديد من التعديلات على دستور الوحدة بغية تعزيز سلطته ونفوذه، إذ كانت وثيقة الوحدة قد اقرت مواقع نائب الرئيس ورئيس الحكومة للجنوب، في حين يكون كرسي الرئاسة للشمال، ومن خلال التعديلات اقصى صالح الجنوبين وكرس كافة الصلاحيات في يده كرئيس الجمهورية، ثم قام بتعديل رئيسي آخر هو تغيير الشريعة الإسلامية من كونها المصدر الرئيسي إلى المصدر الوحيد للتشريع كترضية لشريكه في حرب ١٩٩٤م، وهو التعديل الذي كان يطالب به الاصلاح في مختلف المناسبات، تلاه تعديل رئيسي ثالث وهو تمديد فترة الرئاسة من ٥ إلى ٧ سنوات.

حينها رفض صالح الإقرار بخطر الانفصال على بلاده، أو بتبعات حرب ١٩٩٤ المدمرة على بلاده، فبعد الحرب أُعيد صياغة المشهد السياسي اليمني بكامله، واستبعد منه الحزب الاشتراكي اليمني، في مقابل الصعود لحزب صالح، حزب المؤتمر الشعبي العام، وانعكست الحرب وأخطار الانفصال في عدم استقرار النظام سياسياً، والتهديد المستمر بالانفصال، حيث شعر أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية بأنهم ظلموا، وأن بلادهم أصبحت غنيمة حرب، خصوصاً بعد الفتأوى المدمرة التي صدرت بحقهم في حرب

---

[١] مبحث في تاريخ الوحدة اليمنية، https://saiban2000.yoo7.com/t184-topic#208

[٢] خالد عقلان، اليمن: جذور الصراعات الداخلية، 11 مايو ٢٠١٧، https://eipss-eg.org/author/khaled-aklan

[٣] ا. د أحمد يوسف أحمد، مستقبل الوحدة اليمنية.. على كف عفريت، https://www.djazairess.com/international

١٩٩٤م[١]، ولعل هذا ما حدا بمجموعة من المعارضين اليمنيين إلى إنشاء منتدى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية المطالب بالانفصال، حيث محافظة حضرموت الكبيرة والغنية بالنفط، والتجارة، والمكانة التاريخية المتميزة، والتي تشكل تهديداً خاصاً كونها مرشحة للانفصال عن اليمن، خصوصاً مع المساحة الجغرافية الكبيرة التي تحتلها، وبعدها عن العاصمة، وانفرادها بالعديد من المقومات الخاصة، كما أن دولاً خارجية لعبت في هذا السياق، يليها محافظة المهرة والتي هي اقل أهمية من محافظة حضرموت لكنها تعاني من حالة التهميش المتعمدة من قبل النظام القائم حينها. كما أن أبناء محافظة عدن قد بدأوا بالتذمر علانية مما أصاب المحافظة من نهب مستمر للخيرات، بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن وجود العديد من القيادات اليمنية في الخارج يسمح بوجود معارضة قوية في الخارج مدعومة من مخابرات أجنبية، وهذه المعارضة قادرة على التأثير لسلخ أجزاء من اليمن عنها، ومع نهاية تسعينيات القرن الماضي بدأت تظهر أصوات تنادي بتصحيح مسار الوحدة خصوصا من بعض قادة الحزب الاشتراكي، إلا أن صالح رفض ذلك وأطلق شعارات منها الوحدة أو الموت.[٢]

حأول صالح فيما بعد أن يخفف من هذه الضغوط، فأصدر عفواً عن قائمة الستة عشر الشهيرة في ٢٠٠٢، وهي قائمة قادة الانفصال المطلوبين في اليمن لأحكام الإعدام، أملاً في إعادتهم إلى اليمن ومنعهم من التحول إلى قوة كبيرة خارجها[٣]، علماً بأن صالح كان قد تعهد في رسالة للأمم المتحدة عقب انتهاء حرب ١٩٩٤م، بذلك العفو عن القائمة، وكذا تطبيق وثيقة العهد والاتفاق، إلا أنه تراجع عن ذلك، بل واعتبر الحديث عن ذلك خيانة عظمى.

[١] أهم هذه الفتأوى هي الفتوى المشهورة فتوى الديلمي، التي اباحت قتل الجنوبيين ونهب حقوقهم وممتلكاتهم.
[٢] شمال اليمن وجنوبه.. قصة الاتصال والانفصال، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues
[٣] مبحث في تاريخ الوحدة اليمنية، https://saiban2000.yoo7.com/t184-topic#208

المبحث الثاني

الانتخابات النيابية وتأثيرها على النسيج الاجتماعي

اقترن قيام الوحدة اليمنية بالديمقراطية كنظام للحكم بمفهومه المعاصر الذي شمل المطالب السياسية والحزبية، وكذا المطالب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بحيث يتحقق بها التقدم والعدل والسلام الاجتماعي ويتبدد الاستبداد بكل مظاهره وأشكاله.

لذلك نص "اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية" في مادته الثالثة على تحديد فترة انتقالية مدتها سنتين ونصف ابتداء من تاريخ قيام الوحدة يتم خلالها التحضير لانتخابات برلمانية ديمقراطية يتم على أساسها بناء مؤسسات دولة الوحدة على نحو يعكس تفضيلات الناخبين اليمنيين، إلا أن المماحكات بين الحزبين الحاكمين قادت إلى تمديد الفترة الانتقالية لمدة ستة أشهر أخرى، وبدلاً من أن تعقد الانتخابات التي تم الاتفاق عليها في نهاية عام١٩٩٢م تم عقدها في ابريل١٩٩٣م.

المطلب الأول

الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م

شهدت الأشهر السابقة لموعد انتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٣م خلط الأوراق بين كل أطراف العملية السياسية وفشلت كل محأولات التنسيق والتحالف بين المؤتمر والاشتراكي، وحلت عشية يوم الاقتراع والخارطة الحزبية اليمنية تضم أكثر من ٤٠ حزباً أغلبها تحت التأسيس شارك في الانتخابات منها ٢٢ حزباً فقط في جو صعب فيه التمييز بين أحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة، حيث كانت برامج الأحزاب الحاكمة أكثر انتقاداً للوضع وأكثر وعوداً بالتغيير من غيرها من الأحزاب التي كانت في عداد المعارضة خارج الحكم، واعتبرت انتخابات ١٩٩٣م أول اختبار حقيقي للتجربة الديمقراطية والقوى السياسية ذاتها ولمدى قدرة المجتمع اليمني على استيعاب هذا التحول والتعامل مع قيمه وضوابطه وأحكامه المبنية على قاعدة التنافس والتداول السلمي للسلطة والقبول بالآخر، كما كانت اختباراً من حيث ممارستها كآلية من آليات التغيير، وكانت اختباراً من حيث أنها منهج لممارسة الحرية السياسية وحرية الاختيار لكل أفراد المجتمع، وبالعودة إلى مناخ الانتخابات وبيئتها نجد أن كل طرف من أطراف اللعبة السياسية والعملية الديمقراطية عمد إلى تجنيد وتوظيف كل ما لديه من إمكانيات يستطيع التصرف بها وتجنيدها لمصلحته في مسار العملية الانتخابية، وبهذه الصورة تم تجنيد السلطة المالية والجيش والأمن الخاضع للحزبين الحاكمين والزج بها في المعركة الانتخابية، وكان

توازن القوى بين طرفي الحكم واحداً من أهم الضمانات التي حققت قدراً كبيراً من النزاهة لتلك الانتخابات على المستوى العام.[١]

انتهت الفترة الانتقالية بعقد أول انتخابات في تاريخ اليمن تقوم على قاعدة التعددية الحزبية وذلك في ٢٧ ابريل عام ١٩٩٣، وقد اشرف على تلك الانتخابات لجنة مكونة من١٧ عضوا يمثلون ١١حزبا بالإضافة إلى المستقلين الذين تم تمثيلهم بعضوين إحداهما امرأة، وقد أسفرت الانتخابات التي يعدها الباحثون الأكثر نزاهة وديمقراطية في تاريخ اليمن عن ظهور ثلاث قوى سياسية على الساحة هي بالترتيب: المؤتمر الشعبي العام وقد حاز على ١٢٣ مقعدا، التجمع اليمني للإصلاح وقد حصل على ٦٢ مقعدا، ثم الحزب الاشتراكي وقد حصل على ٥٦ مقعدا، وإذا كان فوز المؤتمر والاشتراكي قد مثل تحصيل حاصل فان ظهور الإصلاح كقوة سياسية جديدة قد مثل ابرز إفرازات تلك المرحلة وخاصة مع معارضته لكثير من متطلبات اكمال الوحدة وأهمها اعتراضه على الدستور، وتحريم التصويت عليه، وهو ما كان له اثر سلبي على الاستفتاء الدستوري حينها.[٢]

نتج عن هذه الانتخابات تشكيل حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب هي المؤتمر والإصلاح والاشتراكي، وقد نتج عن ذلك سعي الأحزاب الثلاثة كل على حده إلى تعزيز موقعه في أجهزة الدولة وفي منظمات المجتمع المدني وهو ما شكل تعزيزاً لما بدأه الاشتراكي والمؤتمر خلال الفترة الانتقالية من تسييس للوظيفة العامة.

وبرغم أن الحزب الاشتراكي ظل محتفظا بنصيب معقول من السلطة تفوق تمثيله في مجلس النواب إلا أن الصراع ما لبث أن تمحور حول نصيب الشريكين في السلطة، فالمؤتمر، ويسانده الإصلاح في ذلك، سعى إلى تقليص سلطات الاشتراكي ومواقعه في الدولة رافعا شعار الشرعية الديمقراطية (نتائج انتخابات ابريل ١٩٩٣)، أما الاشتراكي فقد قأوم بشدة مثل ذلك التوجه مستندا في ذلك إلى شرعية الوحدة، ويتضح من الصراع الذي نشأ أن الحزبين اللذين كان لهما الفضل في توحيد البلاد لم يؤمنا بالديمقراطية ولم ينظرا إليها كحل للصراع حول السلطة وان كل منهما كان يراهن على الانتخابات في جهوده لإقصاء الآخر.

كما أن السلطة التي حصل عليها رئيس الجمهورية مكنته من السيطرة على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية (سبق الإشارة إلى ذلك)، فقد تفرد بالأمر في إدارة شؤون الدولة، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور قيادة الشطر الجنوبي، وهي القيادة التي شاركت في صنع الوحدة، بل هي المسؤولة عن أبرز إيجابيات الوحدة: الديموقراطية والتعددية، وكانت هذه من أهم الثغرات في إجهاض التوجه الوحدوي، فالشطر الشمالي كان يرفض الذوبان في بوتقة دولة الوحدة الجديدة، وإنما يريد لنموذجه السياسي أن يكون هو المطبق، ومعاملة الشطر الجنوبي كفرع عاد للأصل، ولذلك أدركت قيادة الشطر

---

[١] محمد حسين الفرح، **الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م**، دار المجد للطباعة والنشر، صنعاء ١٩٩٨م، صـ٧ .

[٢] مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، لتطور السياسي في الجمهورية اليمنية، http://dralfaqih.blogspot.com/2009/03/1990-2009.html

الجنوبي أن دورها قد أصبح ثانوياً، وأن عملية صنع القرار تحتكرها مجموعة صغيرة من المحيطين برئيس الجمهورية، وكان هذا الوضع مثار خلاف بين القيادتين، وأن النظام في الشطر الشمالي تنصل مما ورد في اتفاقية الوحدة التي تنص على أن "لا يفرض أي من النظامين السابقين في الشمال والجنوب تجربته على النظام الحالي ولا ينفرد أحد برأيه"، حيث أدت المركزية الشديدة وتهميش دور القيادات السياسية للشطر الجنوبي إلى ظهور ما عرف بسياسة "الاعتكاف".[١]

تصاعدت الأزمة بين شركاء الوحدة رغم الجهود المحلية والإقليمية، حتى وصلت الأزمة إلى مرحلة الحرب الشاملة في مايو ١٩٩٤م، حيث استمرت لمدة شهرين، وانتهت الحرب بهزيمة الحزب الاشتراكي وانتصار المؤتمر والقوى الدائرة في فلكه وفي مقدمتها الإصلاح، وتم الحفاظ على الوحدة اليمنية وإن بثمن باهظ قدمه الكثير من اليمنيين، وقد أدت الحرب وما تبعها من أعمال نهب وسلب للمرافق والممتلكات العامة والحزبية إلى القضاء التام على بنية الدولة الجنوبية، وتم نهب مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي، وفر قادة الاشتراكي المدنيين منهم والعسكريين إلى الدول المجأورة.[٢]

أما بعد الحرب فقد استمر التحالف الثنائي، وإن على مضض، بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح حتى انتخابات ١٩٩٧، حيث تدهورت العلاقة بين المؤتمر والإصلاح خلال فترة الائتلاف الثنائي، حيث يرى الإصلاح نفسه الوريث الشرعي لحصة الاشتراكي في السلطة، بينما يرى المؤتمر في زيادة قوة الإصلاح خطراً ينبغي العمل على تجنبه، حيث تمثلت نقاط الاختلاف بين الحزبين في موضوعات الإصلاح الاقتصادي، وقيام وزراء الإصلاح في الحكومة بالعمل على تغيير موظفي الجهات التي يديرها الإصلاح بغيرهم من أعضاء الإصلاح.

كما سعي المؤتمر الشعبي العام إلى إضعاف الإصلاح والأحزاب السياسية الأخرى والتراجع التدريجي عن العملية الديمقراطية وآلياتها وهو التراجع الذي أدى إلى مقاطعة بعض الأحزاب ومنها الحزب الاشتراكي اليمني وحزب رابطة أبناء اليمن لانتخابات عام ١٩٩٧ البرلمانية.[٣]

---

[١] المجلس اليمني Yemen Forum، https://www.ye1.org/forum/members/19182_/

[٢] مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، لتطور السياسي في الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره.

[٣] النظام السياسي في اليمن .. الرقص على رؤوس الثعابين الجزء الثاني، http://www.inbaa.com/%d8%ae%d8%a7%d8%b5 -%d9%-%

المطلب الثاني

الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧م

هذه الانتخابات لم تضف أي جديد في حل قضية الجنوبيين بل ساهمت في زيادة الشرخ، لأن التعديلات الدستورية والانتخابات افضت أكثر وأكثر في صالح زيادة صلاحيات الرئيس ونخب الشمال، كما عملت أكثر على الاستئثار على المناصب والموارد، ولم تفرز تلك الانتخابات نخب جيدة أو زيادة في النخب الجنوبية، ولم يعمل البرلمان على حل مطالب الجنوب، وكذا الأعضاء الجدد من مجلس النواب لم يكن لهم أي دور في حل مشكلة الجنوب.

فقد جاءت الانتخابات البرلمانية الثانية عام ١٩٩٧م لتحمل معها المزيد من الاهتمام والترقب والإثارة لا لكونها التجربة الثانية فحسب، بل لأنها جاءت في ظل ظروف ومتغيرات غير اعتيادية، ففي الجانب السياسي جاءت هذه الانتخابات في ظل أوضاع سياسية مضطربة أوجدتها نتائج الحرب اليمنية، وذلك باندثار مؤسسات الحزب الاشتراكي التي ظلت تحت إدارته منذ إعلان الوحدة وانفراد حزب المؤتمر الشعبي بالسيطرة على مؤسسات دولة الوحدة وإنهاء الآثار التي خلفتها الحرب خاصة أن المراهنات ظلت قائمة على تمرير المشروع الانفصالي وإن فشلها – أي الانتخابات – يعني تمرير المشروع الانفصالي من جديد، أما في الجانب الاقتصادي جاءت الانتخابات في ظل أوضاع اقتصادية غاية في الصعوبة أثرت على الوضع المعيشي لدى المواطن كجرعات اقتصادية في حين ظل الفساد هو الوجه البارز في مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة وقطع الكثير من الدول مساعدتها الاقتصادية لليمن، وعودة ملايين اليمنيين المغتربين في دول الخليج بسبب موقف اليمن من حرب تحرير الكويت.

لذلك كانت الانتخابات النيابية الثانية بمثابة اختبار جديد للديمقراطية في اليمن على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، فعلى الصعيد الداخلي كانت هذه الانتخابات بمثابة محطة من محطات إصلاح ذات البين بين مختلف القوى السياسية الموجودة في الساحة، وكذا خلق مناخ جديد يسود العلاقة بينها مما يساعد على تحقيق الاستقرار العام وتصويب مسارات الحياة العامة، أما على المستوى الإقليمي والدولي فقد كان نجاح الانتخابات بمثابة مفتاح جديد لليمن نحو العالم وخاصة مجموعة المانحين على وجه التحديد.

يضاف أيضاً إلى جانب هذه المعطيات والظروف التي تجري فيها العملية الانتخابية البرلمانية الثانية أن مرحلة التوازن السياسي بخروج الاشتراكي ذهبت ولم تحسم معها الكثير من القضايا المتعلقة بوجود دولة المؤسسات ومنها شكل النظام السياسي وما يرتبط بهذه المشكلة من فصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحييد مؤسسات الدولة والمال العام والوظيفة العامة وعدم تحيزها لصالح طرف كما نص الدستور على ذلك في مادته الخامسة: (يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية

السياسية والحزبية وذلك بهدف تدأول السلطة سلمياً، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين).[١]

هذه القضايا لم تحسمها مطالب القوى السياسية المعارضة وإنما تحسمها قضية التوازن الاجتماعي وبروز مؤسسات المجتمع المدني، فالسنوات الماضية من عمر الديمقراطية القصير جداً أخذت بعداً سياسياً إلا أن البعد الاجتماعي والاقتصادي وهما الأساس ظلا في ذيل الحراك الديمقراطي لأسباب موضوعية.[٢]

جرت الانتخابات في الموعد القانوني المحدد يوم ٢٧ إبريل ١٩٩٧م، وأعلنت نتائج الانتخابات على مدى الأيام التالية لـ ١٩٩٧/٤/٢٧م والتي أسفرت عن حصول المؤتمر الشعبي العام على (١٨٧) مقعداً، والتجمع اليمني للإصلاح على (٥٣) مقعداً، وحصل الحزب الوحدوي الناصري على ثلاثة مقاعد، وحزب البعث العربي على مقعدين، وحصل المستقلون على (٥٤) مقعداً انضم منهم (٣٦) عضواً إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام لتصبح كتلة المؤتمر (٢٢٣) عضواً وإلى كتلة التجمع اليمني للإصلاح انضم أحد عشر عضواً لتصبح كتلة حزب التجمع اليمني للإصلاح (٦٤) عضواً[٣]، إضافة إلى أن المؤتمر الشعبي العام كان قد حشد كل مقومات الدولة البشرية والمادية للفوز بهذه الانتخابات.

وعلى وجه العموم فان إجمالي المقاعد التي حصلت عليها المعارضة لم تتجأوز بعد انضمام بعض المستقلين إلى حزب الإصلاح وغيره٧٠ مقعدا، كما أن التنسيق الذي تم بين الاتجاه القومي والمستقلين فيما يعرف بكتلة المعارضة الوطنية لم يتجأوز العشرة أعضاء، مما يعني فقدان التوازن في مجلس النواب بطريقة حرمت المعارضة السياسية من القدرة على التأثير في الكثير من القرارات والقوانين الصادرة عن المجلس، وهذا الضعف في أحزاب المعارضة مرده إلى عامل ذاتي من حيث ضعف البناء التكويني لها وشحت الموارد المالية فهي تعيش على ما تحصل عليه من السلطة أو من اشتراكات المنتمين إليها مما أثر سلبياً على أدائها وأضعف من دورها في المجتمع.

لذلك ترى أحزاب المعارضة بأن مبدأ التدأول السلمي للسلطة ما يزال مجرد شعار خال من أي مضمون حقيقي، وترى بأن السلطة لا تسعى لا يجاد معارضة قوية وفاعلة سواء في البرلمان أو الشارع السياسي بل سعت من أجل إضعاف المعارضة وتقسيمها وتفريخ أحزابها وتبني الأجنحة المنشقة ومساندة الاتجاهات الانشطارية بداخلها، وتسعى لتقليص الهامش الديمقراطي من خلال تدهور الأوضاع الاقتصادية، واستمرار الخلل في كافة

[١] **دستور الجمهورية اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

[٢] عبد الجبار الشميري، **الانتخابات النيابية الثانية إبريل ٩٧م**، التقرير السنوي لعام ١٩٩٧م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء ١٩٩٨م، ص١١.

[٣] أوان للخدمات الإعلامية، **الملف الوثائقي للانتخابات النيابية اليمنية**، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء ١٩٩٧م، ص ٥٤.

أجهزة الدولة، واستمرار التخلف والأمية في المجتمع وتزايد معدلات الفقر وتغييب مؤسسات المجتمع المدني.[١]

كما قام الحزب الحاكم بتكريس وتوسيع عملية تسييس الوظيفة العامة بحيث أصبحت عضوية المؤتمر الشعبي العام وليس الكفاءة أو الأقدمية أو الحفاظ على المال العام هي الشرط الأساسي لتولي الوظائف في كافة القطاعات بما في ذلك إدارات المدارس والمستوصفات والمستشفيات والجامعات والكليات وحتى رؤساء الأقسام في الجامعات، وكذا عمل على تصفية نفوذ الأحزاب الأخرى وفي مقدمتها الإصلاح والاشتراكي.

أما بالنسبة لعام ١٩٩٨م فقد شهد أحداثا كبيرة شكلت تحديات وصعوبات واجهها النظام السياسي وأثرت على الوضع الديمقراطي، وسواء كانت هذه الأحداث بفعل مباشر أو غير مباشر من السلطة فإنها في مجملها قد أثرت في علاقة النظام السياسي بالمجتمع وقواه السياسية، حيث تزايدت حدة التوتر في العلاقة بين السلطة والمعارضة، وكذا منعها المواطنين من ممارسة حرية التعبير وقمع المظاهرات السلمية في بعض المحافظات الجنوبية واعتقال بعض القيادات الحزبية في عدن ولحج وأبين والمكلا، ومحأولتها المتكررة تفريخ وتقسيم الأحزاب السياسية.

لهذا كله فقد رأت أحزاب المعارضة أن الوضع في البلد يحتاج إلى إصلاح سياسي يتم من خلاله الفصل بين الحزب الحاكم والدولة وضرورة إصدار قانون لتنظيم حكم محلي حقيقي ديمقراطي تنتخب كل مواقع المسؤولية فيه، وكذا تطوير النظام الانتخابي بما يحقق نزاهة الانتخابات، والعمل على إصدار القوانين الكفيلة باستقلال النقابات العمالية والمهنية وكل مؤسسات المجتمع المدني.[٢]

---

[١] باهر شوقي، جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ: ٣١/ ١ / ١٩٩٧م.

[٢] اتفاق المبادئ حول تكوين ونشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية الموقع بتاريخ: ١ / ١ /١٩٩٨م.

المطلب الثالث

الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م

برزت في الانتخابات النيابية الأخيرة ظاهرة سياسية جديدة على العلاقات الحزبية في البلاد، تمثلت في إنجاز أول تجربة يتم فيها التنسيق بين أحزاب مختلفة في الرؤية الايدلوجية، إذ جمعت تجربة ما يعرف باللقاء المشترك التوجه الإسلامي والقومي والاشتراكي، وبالرغم من أنه قد سبق وتكونت عدة تحالفات حزبية في الانتخابات البرلمانية إلا أنها لم تكن بقوة وتأثير أحزاب اللقاء المشترك الذي يعتبر تجربة متميزة[١]، فقد تجأوزت الأحزاب المكونة لهذا اللقاء خلافاتها الفكرية وتاريخ الصراعات بينها لتكون تحالفا يهدف لتحقيق مصالحهم المشتركة.

وقبل الانتخابات النيابية بفترة وجيزة شهدت أحزابُ اللقاء المشترك تطوراً مهماً تمثل في التوقيع على اتفاق للتنسيق المشترك في الانتخابات أطلق عليه اتفاق المبادئ.[٢]

شكل هذا الاتفاق نقلة نوعية في تاريخ العمل السياسي في اليمن وبالذات فيما يتعلق بأحزاب اللقاء المشترك لأن ذلك يعني بداية ظهور تكتل سياسي قادر على تشكيل معارضة أقوى نسبيا وإعادة شيء من التوازن السياسي مما يمكنه من تشكيل معارضة قوية، هذا التحالف اعتبره العديد من المهتمين بالشأن السياسي في اليمن بأنه خطوة جيدة في تاريخ اليمن السياسي من خلال إسهامه في تعميق التجربة الديمقراطية.

وفي ٢٧ ابريل ٢٠٠٣م جرت الانتخابات البرلمانية الثالثة في اليمن، وهي آخر انتخابات برلمانية أجريت في اليمن إلى اليوم، وتمت وفق الضوابط والقواعد الإجرائية التي حددها قانون الانتخابات العامة والاستفتاء والذي أجازه مجلس النواب في نوفمبر عام ٢٠٠٠م.[٣]

كانت نتائج الانتخابات التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات قد أظهرت حصول المؤتمر الشعبي العام على ٢٢٧مقعداً، بينما حصل حزب الإصلاح (أكبر أحزاب المعارضة) على٤٧مقعدا، والحزب الاشتراكي اليمني٧ مقاعد والتنظيم الوحدوي الناصري ثلاثة مقاعد، وحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح دمشق) على مقعدين، والمستقلون١٥ مقعدا، كما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة عالية نسبيا لعدد المقترعين

---

[١] ظهور مجلس التنسيق المشترك كتكتل لأحزاب المعارضة حيث يضم الاحزاب التالية: الإصلاح، الاشتراكي، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، الحق، القوى الشعبية، والبعث العربي الاشتراكي.

[٢] اشتمل هذا الاتفاق على سبعة بنود أهمها:

١- أولوية التنسيق بين أحزاب اللقاء المشترك الموقعة على الاتفاق والعمل على ضمان وصولها إلى التمثيل في البرلمان المقبل.

٢- العمل الدؤوب على ضمان زيادة عدد مقاعد هذه الأحزاب ب في البرلمان المقبل.

٤-عدم جواز التنافس بين أحزاب اللقاء المشترك في الدوائر الانتخابية الواحدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذا كانت النتيجة ستخدم فوز مرشح حزب أخر من خارج تكتل اللقاء المشترك.

[٣] المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع والعشرين من إبريل ٢٠٠٣م، ص١٤.

مقارنة بالانتخابات الثانية (إذ بلغت نسبة المشاركين في عملية الاقتراع٧٦%، بينما كانت في الانتخابات السابقة٦١%).[١]

هذه النتائج أبرزت عددا من النقاط التي ينبغي التنبه لها والتي يمكن أن تؤثر على التجربة الديمقراطية اليمنية على المدى القريب والمتوسط وتتمثل هذه النقاط في وضعية وتركيبة اللجنة العليا للانتخابات، وعلاقة الحزب الحاكم بإمكانات الدولة، وهامشية كثير من الأحزاب المعارضة المرخص لها، والتشريعات المنظمة للحملة الدعائية للانتخابات.

ورغم ذلك فقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية استثنائية بالنسبة للأحداث التي شهدتها البلاد ابتداء من فك ارتباط العلاقة الاستراتيجية بين حزبي الإصلاح والمؤتمر الشعبي، وإلغاء المعاهد العلمية (الدينية)، وتزايد ظاهرة الأعمال العسكرية ضد الوجود الأميركي في البلاد، إضافة إلى كونها جرت في ظل تواصل أحزاب المعارضة بمختلف ألوان طيفها السياسي والفكري لأول مرة لمواجهة الحزب الحاكم بسبب سيطرته على إمكانات الدولة.

كما أن هذه الانتخابات حددت مستقبل التحالفات السياسية، والاصطفاف الحزبي، ومواقعها اقتراباً وابتعاداً من الحزب الحاكم من جهة، وبالرئيس علي صالح من جهة ثانية، إضافة إلى ما حددته من حركة الأداء البرلماني وعلاقته بالحكومة، كما أن هذه الانتخابات أفرزت متغيراً جديداً تمثل في اتهام المعارضة للرئيس صالح بالتدخل المباشر في سير العملية الانتخابية، والتأثير على اللجنة العليا للانتخابات لصالح حزبه المؤتمر الشعبي العام.[٢]

كما أن هذه الانتخابات تمت وسط اهتمام دولي كبير نظرًا لموعدها الذي تزامن مع التصعيد الأمريكي في الحرب على الإرهاب، والذي كانت اليمن شريكًا فيه، وأيضًا بعد ١٨ يومًا من الاحتلال الأمريكي للعراق.[٣]

لذا فقد جاءت ضمن ظروف محلية صعبة، إذ تمت بعد مرحلة خلاف شديد بين كل من المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة، على خلفية تدني المستوى المعيشي للمواطنين، وانتشار الفساد المالي والإداري، وضعف برامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة، وكذا تطبيق الحكومة برنامج توحيد التعليم وإلغاء المعاهد العلمية الدينية.[٤]

هذه الانتخابات لم تضف أي جديد أيضاً في حل قضية الجنوبيين بل ساهمت في زيادة الشرخ، لأن هذه الانتخابات افضت أكثر وأكثر في زيادة صلاحيات الحزب الحاكم ونخب الشمال، وعملت أكثر على الاستئثار على المناصب والموارد، ولم تفرز تلك الانتخابات نخب جيدة أو زيادة في النخب الجنوبية مقارنة بالانتخابات السابقة، ولم يعمل البرلمان على تقديم أي حل لمطالب الجنوب، ولم يكن له أي دور في حل مشكلة الجنوب.

---

[١] الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

[٢] سعيد ثابت، الانتخابات اليمنية– النتائج والدلالات، موقع الجزيرة نت.

٣ فقيرة، جلال، الإصلاحات السياسية والديمقراطية خلال ١٥ عاماً، صنعاء- اليمن، وكالة الأنباء اليمنية، ٢٠٠٥م، ص ١٢٢.

[٤] يراجع: العبادي، نزار.(٢٠٠٥). علي عبد الله صالح: تجارب السياسة وفلسفة الحكم تموز ١٩٨٧- ٥ كانون الأول ٢٠٠٤م، صنعاء، ص ٢٣٢.

أما بالنسبة لعام٢٠٠٤م فقد شهد مواجهات وانتقادات إعلامية حادة بين الحزب الحاكم من جهة وأحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى، ووصلت تلك المواجهات والحملات الإعلامية ذروتها عند تفجر الأوضاع الأمنية في محافظة صعده في شهر يونيو من نفس العام بسبب العصيان الذي قاده السيد حسين بدر الدين الحوثي، ثم اشتباكه مع القوات الحكومية طيلة ثلاثة أشهر تقريبا، واتهام أحزاب اللقاء المشترك أو بعض منها للسلطة بعدم إفساح المجال على نحو كافي للمعالجات السلمية الأمر الذي نفته السلطة وقالت بعكسه تماما، وكانت الحملات الإعلامية قد هدأت قليلا بعد مقتل السيد حسين بدر الدين الحوثي وكثير من أنصاره خلال تلك المواجهات.[١]

كما شهدعام٢٠٠٥م تقدم أحزاب اللقاء المشترك بمشروع إصلاح سياسي وطني أوضح هذا المشروع أن اليمن يمر بأزمة شاملة طالت أوضاع البلاد كافة، قدمت من خلاله توصيفاً لما أسمته تجليات تلك الأزمة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطالبت بضرورة إعطاء أولوية للإصلاح السياسي، وقد كان محور الاهتمام الأول في مشروع الإصلاح السياسي مخصصا للإصلاح السياسي والدستوري، حيث تبنى المشروع تطوير التنظيم الدستوري لسلطة الدولة بما يكفل إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي برلماني يضمن الفصل بين السلطات وتوازنها وتكاملها، ويحقق التكافؤ والتوازن بين السلطة والمسؤولية بما يوفره من آليات المسائلة والمحاسبة التي تخضع لها الحكومة، تحقيقا لمبدأ لا سلطة إلا بمسؤولية، وضمان التدأول السلمي للسلطة.[٢]

كما تضمن المشروع عدداً من المحاور الأخرى منها: تعزيز الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية، والإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، والإصلاح الاقتصادي والمالي، وإصلاح السياسات الثقافية والاجتماعية وغيرها من القضايا الأخرى.

تعاملت السلطة الحاكمة مع المشروع بقدر من الاستياء وعدم القبول، وشنت وسائل الإعلام الرسمية حملة ضد المبادرة والأحزاب التي تقف خلفها، واتهمت تلك الأحزاب بأنها استهدفت شخص الرئيس، وفي٩ يوليو ٢٠٠٥م أعلنت الحكومة تنفيذ إجراءات اقتصادية تمثلت برفع أسعار المشتقات النفطية، وكرد فعل على هذا الإجراء شهدت العديد من المحافظات مظاهرات وأعمال عنف متعددة استمرت عدة أيام.[٣]

[١] يراجع: التقرير الاستراتيجي اليمني لعام٢٠٠٤م، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية– صنعاء، ص١٦٢.
[٢] مشاريع الإصلاح السياسي في اليمن، شؤون العصر، العدد ٢٨، يناير– مارس٢٠٠٨م، ص٦١ – ١٠٦.
[٣] التقرير الاستراتيجي اليمني لعام٢٠٠٥م، مرجع سبق ذكر، ص٦٦.

المطلب الرابع

الانتخابات الرئاسية:

الانتخابات الرئاسية شكلت إضافة نوعية في مسار العمل الديمقراطي في بلادنا باعتبارها أول انتخابات رئاسية في الوطن العربي تجري وفق نص دستوري يحدد فترة تولي الرئاسة بدورتين انتخابيتين: (مدة رئيس الجمهورية سبع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة سبع سنوات فقط).[١]

أولاً: الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩م:

بعد مرور تسع سنوات من عمر الوحدة المباركة والتي جاءت الديمقراطية والتعددية السياسية متزامنة معها، وأتت بمتغيرات وإنجازات وخطت خطوات مقبولة، حيث شهدت الفترة الماضية انفراجاً في التعدد الحزبي والصحفي والسياسي، وجرت في البلاد انتخابات نيابية مرتين في: ١٩٩٣م و١٩٩٧م وإن شاب تلك الانتخابات بعض الخروقات والمخالفات إلا أن التحولات الديمقراطية التي حققها الوطن اليمني مثلت تجسيداً لتلك الخيارات الوطنية.

فالنجاحات التي أفرزتها العملية الديمقراطية منذ الاستفتاء على الدستور عام ١٩٩١م مروراً بالانتخابات البرلمانية الأولى والثانية فإنها تدل على إمكانية التداول السلمي للسلطة في دول المنطقة العربية التي لا تزال مجهوداتها في هذا الجانب متوقفة عند مستوى المجالس المحلية أو المجالس التشريعية أو الاستشارية، حيث تكتسب نتائج الانتخابات النيابية العامة لعامي: ١٩٩٣- ١٩٩٧م أهمية أكيدة في استقراء آفاق الانتخابات الرئاسية المتمثلة في انتخابات رئيس الجمهورية انتخاباً حراً مباشراً من الشعب وذلك لأول مرة في تاريخ اليمن.

كما أن دستور عام ١٩٩٤م في المادة (١٠٧/هـ) أكد على أنه: (يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية نسبة عشرة بالمائة (١٠%) من عدد أعضاء مجلس النواب و٥% من أعضاء مجلس الشورى المعين بكامله من قبل الرئيس)، وهذا يعتبر شرط مهم لكل من يرغب في ترشيح نفسه، وهذه النسبة من مقاعد البرلمان لم تتوفر سوى للمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.

وبذلك يكون الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة لتزكية المرشح لمنصب الرئاسة هو (٣٠) صوتاً ليوافق ذلك النسبة المئوية التي اشترطها الدستور لقبول الترشيح، فيما تفتقد أحزاب المعارضة القدرة على تزكية مرشح خاص بها لأنها لا تمتلك العدد اللازم من الأصوات لتحقيق ذلك، فالناصريون لديهم ثلاثة نواب فقط، وأحد حزبي البعث يمثله عضوان فقط، ولذلك كان الشائع أن المؤتمر الشعبي العام سوف يدفع بأعضائه لتزكية

[١] المادة (١١٢)، دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ .

مرشحين لتجاوز النص الدستوري الذي يفرض وجود مرشحين اثنين – على الأقل – كشرط لصحة أي انتخابات رئاسية، حيث والنص الدستوري بضرورة تزكية مرشحين اثنين ملزم كي تعقد الانتخابات، وهذا هو الذي شجع الحزب الاشتراكي وحلفائه على ترتيب أمورهم والتقدم بمرشح يمثلهم في أول منافسة على منصب رئيس الجمهورية وتم اختيار أمين عام الحزب الاشتراكي حينها لهذا المنصب.

كان الاشتراكيون متمسكين بترشيح أمينهم العام باعتبار أنهم الأكثر شعبية، كما أن ذلك سيعطيهم فرصة العودة بقوة الحدث والمناسبة إلى ساحة العمل الرسمي بعد أن أدت مقاطعتهم للانتخابات النيابية عام ١٩٩٧م إلى حرمانهم من أي تواجد في مجلس النواب أو اللجنة العليا للانتخابات وظلوا طوال العامين الماضيين يمارسون السياسة عبر صحيفتهم (الثوري) والبيانات الصحفية، أما الحزب الحاكم من جهته فلا شك أن مصلحته نزول مرشح للمعارضة.

والواضح أن تلك الإشارات قد شجعت الحزب الاشتراكي اليمني وحلفائه على ترتيب أمورهم والتقدم بمرشح يمثلهم في أول منافسة على منصب رئيس الجمهورية، حيث تقدم مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بمرشح موحد له في انتخابات رئاسة الجمهورية، لكنه فشل في ضمان حصول مرشحه على نسبة التزكية المطلوبة دستوريا في مجلس النواب للدخول في انتخابات الرئاسة وبالتالي فقد انسحبوا من الانتخابات نظراً لعدم حصولهم على النسبة المطلوبة.

كما اشترطت التعديلات الدستورية لعام١٩٩٤، والمتعلقة بإجراء انتخابات مباشرة لرئيس الدولة من قبل الشعب وجود مرشح آخر، وبناءً عليه فقد فتحت هيئة رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٤ يوليو عام ١٩٩٩ باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، حيث تقدم (٢٤) مواطنا لطلب الترشيح حزبيون ومستقلون، لكن لم يحظ بتزكية مجلس النواب سوى مرشحين هما علي عبد الله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة، ونجيب قحطان الشعبي المرشح المستقل، وبناءً على ذلك يكون كل من علي عبد الله صالح ونجيب قحطان الشعبي قد حظيا بثقة وتزكية مجلس النواب لخوض الانتخابات الرئاسية.[١]

وفي٢٣ سبتمبر١٩٩٩م جرت أول انتخابات رئاسية مباشرة، بلغت نسبة المشاركة فيها حوالي٦٧% من إجمالي نسبة الناخبين المسجلين، أسفرت هذه الانتخابات عن فوز الرئيس علي عبدالله صالح بمنصب رئيس الجمهورية بحصوله على نسبة٩٦% من أصوات الناخبين.[٢]

ووفقاً لقانون الانتخابات العامة رقم (٢٧): يعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة[٣]، للذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية.[١]

---

[١] د. أحمد الأصبحي، التجربة الديمقراطية في اليمن، ورقة مقدمة لندوة الديمقراطيات الحية في العالم العربي: التحديات والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ١٩٩٩م، ص ١٢.

٢ الموقع الإلكتروني للجنة العلي للانتخابات.

[٣] المقصود هنا الحصول على أكثر من (٥٠%) من أصوات الناخبين الذين يدلون بأصواتهم.

هذه الانتخابات جرت في ظل ظروف شهدتها الساحة السياسية اليمنية، ومنها التوتر السياسي الحاد بين الحكومة وأحزاب المعارضة، حيث رفض مجلس النواب ترشيح منافسين آخرين للرئيس علي عبد الله صالح غير نجيب قحطان؛ لذلك أعلن الحزب الاشتراكي مقاطعته للانتخابات، بالإضافة إلى مقاطعة أحزاب أخرى منها أحزاب مجلس التنسيق الأعلى المعارض، بعد إسقاط مرشحها علي صالح عباد مقبل.[٢]

لذلك فإن حرمان مرشح مجلس التنسيق للمعارضة المكون من خمسة أحزاب من خوض الانتخابات ضد مرشح الحزبين الرئيسيين في البلاد أفقد المعركة الانتخابية حيويتها المطلوبة.[٣]

ورغم أن الانتخابات الرئاسية التي شهدتها اليمن تجربة مهمة تسهم دون شك في تعزيز المسار الديمقراطي التعددي الذي جاء مصاحبا للوحدة، إلا أن حجم المعاناة التي يعيشها اليمنيون كانت على مختلف الصعد، اقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية وخدمية ومعيشية متردية.

يضاف إلى ذلك الاختلالات الموجودة في البلاد مثل اختطاف السياح للمسأومة بهم، وارتكاب جرائم الثأر، ونهب الأراضي، وانتهاك القوانين في المؤسسات الرسمية، والإساءة إلى الوحدة الوطنية، والتشكيك بالوحدة اليمنية، وعرقلة الاستثمار، وحمل الأسلحة دون ترخيص وغيرها.[٤]

ثانياً: الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٦م:

شهد عام ٢٠٠٦م حدثاً سياسياً غاية في الأهمية تمثل في إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية الثانية والتي مثلت محطة تاريخية جديدة في حياة الشعب اليمني لا تقل عن الحدث نفسه، وشكلت نقلة نوعية في التحول الديمقراطي، وبداية التأسيس الفعلي للتداول السلمي للسلطة والتنافس الحقيقي على أعلى المناصب في الدولة، وكانت إحدى المعتركات السياسية الحافلة بالحراك السياسي غير المسبوق في الوطن العربي، واكتسبت أبعاداً إقليميةً ودولية، وحظيت باهتمام إعلامي كبير داخليا وخارجيا، وشاركت في الرقابة عليها العديد من المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الانتخابي، لكنه صار مألوفا أنه ما إن يقترب موعد الاستحقاق الانتخابي حتى تبدأ بوادر أزمة سياسية بين السلطة والمعارضة حول أداء اللجنة العليا للانتخابات وآلية تشكيل اللجان الانتخابية الميدانية بسبب الافتقار إلى الثقة بين الطرفين وآنية المعالجات وعدم وصولها إلى حل جذري ودائم الأمر الذي كان يفرض عقد حوارات بين الطرفين لحل الخلافات بينهما، فمن جهة

---

[١] المادة رقم (٧٦)، قانون الانتخابات العامة رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩م، ص٥٠.

[٢] خالد صالح علي شطيف، الصراع السياسي في اليمن ١٩٩٠-٢٠١٠م، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ،٢٠١٣م، ص ص ١٣١ _ ١٣٤.

[٣] نصر طه مصطفى، هموم آخر القرن.. اليمن والتحولات الكبرى، https://www.aljazeera.net/books/pages

[٤] المرجع السابق.

ظل الحوار في كل انتخابات هو السمة البارزة بين الطرفين ومن جهة أخرى عكس حالة التباين والافتراق المستمرة بينهما.[١]

ومع بداية المرحلة الثانية من الانتخابات أحدثت أحزاب اللقاء المشترك مفاجأة لكثير من السياسيين وإرباكا في أوساط السلطة وتغييرا جذريا في قواعد اللعبة السياسية تمثل في ترشيحها لفيصل بن شملان للانتخابات الرئاسية، فقيادة الحزب الحاكم اعتبرت اختيار المعارضة لشخصية من خارج أحزابها دليلا على عدم الثقة فيما بينها ومحأولة منها للهروب من نتائج الانتخابات وخوفها منها، أما المعارضة فقد أعلنت أنها اختارت مرشحها وفقا لمعايير وطنية وموضوعية دقيقة، وأنها أخذت بمعيار الكفاءة والخبرة والإجماع.[٢]

لذلك كان نزول المعارضة بمرشح واحد في الانتخابات الرئاسية وقائمة واحدة في الانتخابات المحلية كان أحد المحفزات لقيادات وكوادر المؤتمر التي استشعرت خطورة المرحلة عليها وجعلها تعمل كحزب متماسك وموحد الرؤية والهدف ويخوض الانتخابات بقوة لم يسبق لها مثيل.[٣]

بلغ عدد المتقدمين للترشيح في ثاني انتخابات رئاسية (٦٤) مرشحًا، بعض منهم لم يستكملوا أوراق الترشيح، وثمانية منهم انسحبوا، فتقلص عدد المرشحين لتزكية مجلس النواب إلى (٤٩) مرشحًا، حاز خمسة منهم فقط على تزكية مجلسي النواب والشورى، هم: "علي عبد الله صالح" مُرشح المؤتمر الشعبي العام، و"فيصل بن شملان" مرشح اللقاء المُشترك، الذي يُعد المنافس الحقيقي للحزب الحاكم "المؤتمر" في تلك الانتخابات، بالإضافة إلى مرشح المجلس الوطني للمعارضة "ياسين عبده سعيد"، ومرشحين مستقلين هما: "فتحي العزب، وأحمد المجيدي".[٤]

بدأت الحملة الانتخابية الرئاسية في٢٣ أغسطس ٢٠٠٦م والحملة الانتخابية للمجالس المحلية في الأول من سبتمبر واتسمت بالجدية بين المؤتمر الشعبي العام من جهة، وأحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى، وخاض فيها الفريقان حملة انتخابية شاقة لإقناع الناخبين بمرشحيهم بمختلف الوسائل السياسية والإعلامية والجماهيرية المنصوص عليها في القانون، وشهدت اليمن خلال هذه الانتخابات حراكا سياسيا وديمقراطيا سقطت معه معظم الخطوط الحمراء التي تضعها الأنظمة العربية لنفسها، وشهدت اتهامات وانتقادات متبادلة بين السلطة والمعارضة، وكانت الحملة الانتخابية نشطة وسلمية إلى حد كبير، وشهدت نقاشا عاما لمختلف القضايا التي تم طرحها على الشعب بشكل مباشر بما فيها صلاحيات رئيس الدولة وواجباته، وقد كان الإقبال الكبير على المهرجانات الانتخابية العامة والتنافس الشديد بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم والدعاية الانتخابية القوية

[١] عبده عايش، الانتخابات اليمنية بلا خطوط حمراء، موقع الجزيرة نت.
[٢] التقرير الاستراتيجي اليمني لعام٢٠٠٥م، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.
[٣] التقرير الاستراتيجي اليمني لعام٢٠٠٥م، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.
[٤] التقرير التحليلي للرقابة على الانتخابات الرئاسية في اليمن٢٠٠٦، مؤسسة فريد ريش ٢٠٠٧، ص٢٢ ،٢٤.

دليلاً على أن اليمن بدأت تسير في طريق التحول الديمقراطي الحقيقي من خلال صندوق الانتخابات وقبول أطراف اللعبة السياسية بنتائجه.

وفي٢٠سبتمبر توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع ليمارسوا حقهم في اختيار رئيس للجمهورية واختيار من يمثلهم في المجالس المحلية، حيث سارت عملية الاقتراع بشكل عام بطريقة سلمية، وقد تم الإعلان عن النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية في ٢٦ سبتمبر حيث أعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام بنسبة ٧٧,١٧%، ومرشح أحزاب اللقاء المشترك بنسبة ٢١,٨٢%، أما النتيجة النهائية للانتخابات المحلية فقد أعلنت في٩ أكتوبر٢٠٠٦م، وحصل المؤتمر فيها على مايقارب٨٥%.[١]

كانت نسبة المشاركة في الاقتراع قد انخفضت في عام ٢٠٠٦م عما كانت عليه في انتخابات عام ١٩٩٩م، فمن نسبة ٦٧,٣% لعام ١٩٩٩م انخفضت إلى ٦٤,٣% في انتخابات عام ٢٠٠٦م.

أحزاب المعارضة رفضت نتائج هذه الانتخابات واعتبرتها نتائج مزورة ومخالفة للدستور والقانون ودليلا قاطعا على عدم حيادية ومصداقية اللجنة العليا للانتخابات، ولوحت باللجوء للشعب والخروج إلى الشوارع لإثبات أن أعدادها أكثر مما أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات، لكنها تراجعت بعدما هدد حزب المؤتمر بأن الشعب هو من سيواجه أحزاب اللقاء المشترك، ثم بعد ذلك قبلت بنتيجة الانتخابات كأمر واقع.[٢]

لذلك يبدو مما تقدم أن انتخابات الرئاسة التي جرت عام ٢٠٠٦ قد عكست عودة حزب المؤتمر الحاكم ليعلن على لسان زعيمه حينها الرئيس صالح عن التمسك بالسلطة بعد أن تعهد بالتخلي عنها قبل ذلك ليمتد بقائه على رأس السلطة سنوات أخرى عدة وقد نأور كثيراً في هذا الاتجاه، وتلك هي نقطة التحول في الحياة السياسية اليمنية التي طبعت حالة الصراع القائم بين النظام والمعارضة المتمثلة بجبهة اللقاء المشترك.[٣]

وأمام هذا الوضع فقد سعت أحزاب المعارضة إلى حماية منظمات المجتمع المدني والتصدي للتعدي على استقلالها، من ذلك وضع برنامج تنفيذي مشترك شددت فيه على (ترسيخ النهج الديمقراطي في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني الحزبية والنقابية وغيرها والامتناع عن فرض الهيمنة عليها.. والإضرار باستقلاليتها.. والسعي لتمزيقها)، وتم إبرام اتفاق بين هذه الأحزاب وحزب الحكومة، غير أن الاتفاق لم يحترم بأية صورة كانت من قبل الحزب الحاكم وأحزاب معارضة.[٤]

---

[١] الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، http://web.scer.gov.ye/.

[٢] مؤتمر صحفي لمحمد قحطان (قيادي في اللقاء المشترك) الأحد ٢٤ سبتمبر أ. ف. ب ٢٠٠٦م.

[٣] د. علي محمد حسين العامري، اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد التاسع والاربعون، ص ١٥١.

[٤] تقارير ودراسات، http://yohr.org/

المبحث الثالث

ضعف الدولة وعدم قدرتها على مواجهة المتغيرات الداخلية

تعرضت قبضة الدولة للإضعاف في مناطق الحراك، وتعمقت ظاهرة غياب الدولة في المناطق الشرقية، وخصوصًا في محافظات الجوف ومأرب الحدودية، وهو ما جعل معظم أراضي البلاد بؤرة استقطاب لعناصر القاعدة، وخصوصًا تلك التي تنزح من المملكة العربية السعودية، وباكستان وأفغانستان والصومال.
كما تركت ظاهرة القرصنة في خليج عدن، وما صاحبها من وجود للقوات الدولية آثارها السلبية الواضحة على الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد، وأدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة بدورها إلى تحويل اليمن إلى بيئة خصبة لنمو الأزمات والتحديات بأشكالها المختلفة.[١]

المطلب الأول

حركة أنصار الله (الحوثيون)

في بداية عام ٢٠٠٤م خرج الحوثيون بقيادة السيد حسين بدر الدين الحوثي بمظاهرات في شوارع اليمن مناهضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وواجهت الحكومة هذه المظاهرات بشدَّة، وذكرت أن الحوثي يدَّعِي الإمامة والمهديّة، بل ويدَّعِي النبوَّة، وأعقب ذلك قيام الحكومة اليمنية بشنّ حرب مفتوحة على جماعة الحوثيين.[٢]
وفي يونيو من نفس العام بدأت الحرب في محافظة صعدة عندما اعتقلت السلطات اليمنية السيد حسين بدرالدين الحوثي بتهمة إنشاء تنظيم مسلح داخل البلاد، حيث اتهمت حكومة علي عبد الله صالح الحركة بالسعي لإعادة الإمامة واسقاط الجمهورية اليمنية، بينما تتهم الحركة الحكومة اليمنية بالتمييز ودعم القوى السلفية لقمع المذهب الزيدي.[٣]
وتتمثل الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب الأولى في أن السلطة، وفي إطار محاولة احتواء الحركة، وبعد القيام بالعديد من الاعتقالات في الجامع الكبير في العاصمة صنعاء، طلبت من زعيم التنظيم السيد حسين بدر الدين الحوثي الدخول إلى صنعاء للقاء الرئيس، لكنه ماطل في الاستجابة، وهو ما جعل الرئيس يأمر بإرسال عدد من الأطقم العسكرية لاعتقاله، وقد تصدى أتباعه بالقوة لمحاولة الاعتقال، وهو ما أدى إلى بدء الجولة الأولى من القتال بين الطرفين في ٨ يونيو ٢٠٠٤م، والتي استمرت حتى ١٠ سبتمبر من نفس العام.

---

[١] د .عبد الله الفقيه، الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة، الباب الرابع: العالم الإسلامي، التقرير الاستراتيجي السابع، ص٣٩٣.
[٢] د. راغب السرجاني، قصة الحوثيين، http://saaid.net/arabic/index1.htm
[٣] حروب الحوثيين خلفت ٢٨ الف قتيل و ٦٠ الف جريح و ٧٠٠ الف نازح http://hournews.net/news-24268.htm

ثم توالت الحروب بمعدل واحدة كل سنة، وبينما كانت الحروب الثلاثة الأولى بين القوات الحكومية من جهة والحوثيين من جهة ثانية، فقد شهدت الحروب الرابعة والخامسة وعلى نحو أشد الحرب السادسة دخول ميليشيات سلفية وأخرى قبلية من "حاشد" إلى جانب الجيش، وكذلك دخول ميليشيات قبلية من بكيل المنافسة لحاشد إلى جانب الحوثيين.[١]

حينها قامت دولة قطر بوساطة بين الحوثيين والحكومة اليمنية في سنة ٢٠٠٨م، عقدت بمقتضاها اتفاقية سلام انتقل على إثرها يحيى الحوثي وعبد الكريم الحوثي - أشقاء حسين بدر الدين الحوثي- إلى قطر، مع تسليم أسلحتهم للحكومة اليمنية، ولكن ما لبثت هذه الاتفاقية أن انتُقضت، وعادت الحرب من جديد، بل وظهر أن الحوثيين يتوسعون في السيطرة على محافظات مجأورة لصعدة، بل ويحأولون الوصول إلى ساحل البحر الأحمر للحصول على سيطرة بحريَّة لأحد الموانئ، بحيث يكفل لهم تلقّي المدد من خارج اليمن.[٢]

وهنا يلاحظ أن الحروب الثلاثة الأولى انتهت بتفاهمات غامضة بين السلطة والحوثيين، بينما الحروب الرابعة والخامسة انتهت باتفاقات معلنة بين الطرفين بوساطة قطرية، ويبدو أن الحرب باتت عالمًا مصغرًا لسلسلة من التوترات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية.[٣]

وفي كل جولة من جولات القتال تتهم الحكومة اليمنية الحكومة الإيرانية أو الحوزات الشيعية داخل إيران، وغيرها من الأطراف الخارجية بدعم الحوثيين، لكن المزاعم عن التأثير الإيراني على الحوثيين مضخّمة، صحيح أنهم يحصلون على بعض الدعم من إيران، لكنه سياسي في شكل خاص، مع اقتصار المساعدات المالية والعسكرية على حدّها الأدنى، حيث ترى إيران في التعأون مع فاعلين غير دوليين جزءاً لا يتجزأ من سياستها الخارجية لحماية تأثيرها في المنطقة وتوسيعه، إلا أن دعمها للحوثيين هامشي، فقد اقتصر الدعم العسكري الذي تقدّمه للحوثيين منذ عام ٢٠١١، على التدريب، ويتم تمريره في شكل أساسي عن طريق حزب الله اللبناني، فقد تولّى مئات المستشارين اللبنانيين والإيرانيين تدريب المقاتلين الحوثيين في اليمن، كما ذكرت مصادر في حزب الله، كما أقرّ قيادي في حزب الله أن الحوثيين هم في الأصل متمرّسون على القتال بفعل الحرب التي خاضوها مع الحكومة المركزية لمدّة ستة أعوام بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠ في الأراضي الجبلية شمال اليمن.[٤]

أما بالنسبة لخسائر هذه الحرب فمن خلال الإحصائيات قدر إجمالي الخسائر المادية نتيجة حروب الحوثيين في أرجاء البلاد بنحو ملياري دولار، وبلغ عدد القتلى نتيجة الحروب

---

[١] د .عبد الله الفقيه، مرجع سبق ذكره، ص٣٩٨.

[٢] د. راغب السرجاني، قصة الحوثيين، http://saaid.net/arabic/index1.htm

[٣] مجموعة الأزمات الدولية، اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم ٢٧، ٨٦ مايو ٢٠٠٩م.

[٤] مارايكه ترانسفلد، الدعم الإيراني للحوثيين هامشي، ولا يؤثر في آليتهم لصنع القرارات بقدر ما تفعل التحالفات المحلية وديناميات النزاع، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، https://carnegie-mec.org/sada/67991#

أكثر من ٢٧،٦٥٠ قتيلًا من الطرفين، فيما بلغ عدد الجرحى أكثر من ٦٠،٠٠٠ جريح، ووصل عدد النازحين في كل من صعدة وحجة إلى أكثر من ٧٢٠،٠٠٠ نازح.[١]

والمتتبع لمسار تلك الحرب التي كانت تشتعل بدون أسباب واضحة وتنتهي بطريقة غريبة[٢]، يلاحظ أن هناك أهداف خفية من هذه الحرب تتمثل في إنهاك ما تبقى من الجيش الوطني الذي قد يقف عائقا أمام مشروع التوريث الذي يعد له صالح منذ أن أسند مهمة تأسيس الحرس الجمهوري لنجله أحمد.[٣]

المطلب الثاني

القضية الجنوبية

بعد حرب عام ١٩٩٤، وما تمخّض عنها من تعديلات دستورية بإلغاء مجلس الرّئاسة وتولي صالح منصب رئيس الجمهورية، الذي تركّزت بيده صلاحيّات شبه مطلقة، رغم أنّ الرّئيس السابق صالح عيّن اللّواء عبد ربه منصور هادي (جنوبي) نائباً لرئيس الجمهورية، إلاّ أنه عمل على تركيز السّلطة والتمثيل والنّفوذ في أسرته وقبيلته، وقام بتهميش الجنوبيين في مختلف النّواحي الإدارية والعسكرية، حيث تم تعيين ثلاثة محافظين شماليّين لثلاث محافظات جنوبية من أصل خمس وهي (حضرموت، لحج، المهرة)، وبعد عام ٢٠٠٧ أصبح جميع محافظي المحافظات الجنوبية من الشمال، أمّا في المؤسّسة العسكريّة فنجد أنّ نسبة الجنوبيّين تقدّر بـ (١٢,٣%).[٤]

لذلك بدأ التحرّك الجنوبي ضدّ حالة التهميش والإقصاء منذ عام ١٩٩٨، حيث شهدت حضرموت أول مظاهرة احتجاجيّة تمّ قمعها بالقوّة المسلّحة، وتجدّدت المظاهرات في عام ٢٠٠٠م، وشاركت فيها الأحزاب السّياسية المعارضة وبعض منظّمات المجتمع الأهلي، الأمر الذي أجبر السّلطة على الاعتراف بوجود "قضيّة جنوبية" ووعدت باتّخاذ تدابير سياسيّة واجتماعية لحلّها، إلاّ أنّ المعالجة الحكوميّة لم تتعدّى تشكيل لجان وعقْد لقاءات دون خطوات تنفيذيّة جدّية.[٥]

تمثّلت مقدمات الحراك الواسع في ظهور حركة التصالح والتسامح بشكل محدود، ابتداء من عام ٢٠٠١م، ثم توسعت تدريجيًا في السنوات اللاحقة، وقامت حركة التصالح والتسامح على فكرة أن الصراع العنيف بين أجنحة الحزب الاشتراكي اليمني في عام ١٩٨٦م، والانقسام الذي تركه في الصفوف هو الذي دفع بالجنوبيين إلى الوحدة، وهو الذي ساهم في هزيمتهم عسكرياً في حرب ١٩٩٤م، ولذلك سعت الحركة من خلال اللقاءات الموسعة إلى رأب الصدع بين المكونات الجنوبية.[٦]

---

[١] حروب الحوثيين خلفت ٢٨ الف قتيل و ٦٠ الف جريح و ٧٠٠ الف نازح http://hournews.net/news-24268.htm

[٢] كانت الحرب توقف بمجرد اتصال تلفوني من الرئيس صالح لزعيم الجماعة.

[٣] د. عبدالله النفيسي، التمدد الإيراني https://www.youtube.com/watch?v=upd7dLRPNfQ

[٤] د. محمد حسين حلبوب، المركز للأبحاث والدراسات السياسيات ، احتمالات استمرار الوحدة والانفصال في اليمن http://www.dohainstitute.org/release/5ccd2a6c-199f-4560-ae62-33eaf9c5418b

[٥] المرجع السابق.

[٦] د .عبد الله الفقيه، مرجع سبق ذكره، ص٤٠١.

أما بالنسبة للمعالجة الحكوميّة فقد بائت بالفشل، لذلك بدأ ما أطلق عليه لاحقا تسمية "الحراك الجنوبي" في عام ٢٠٠٧، وأخذ طابعاً سلمياً رافعاً سقف مطالبه إلى ضرورة إنهاء آثار حرب عام ١٩٩٤، والعودة إلى المجلس الرّئاسي، كما اختلط هذا المطلب بمطالبَ اجتماعيّة كالبطالة والفساد وغيرها، وهو ما أسهم في تبلور رأي عام "جنوبي" تضامني مع هذه الاحتجاجات، بعدها بدأت القضيّة الجنوبية[١]، حيث بدأت هذه القضية تتجلى في شكل صراع سياسي سمته الأساسيّة الفشل في بناء الدولة المعاصرة وغياب العدل عن توزيع الثروة والسّلطة، لذلك ساد نزوع لدى الجنوبيّين بأنّ "فكّ الارتباط" هو ضرورة حتميّة وشرط للتّخلّص من الإقصاء الاجتماعي والسياسي الذي فرضه نظام الرئيس السابق صالح.[٢]

كما تم في عام ٢٠٠٧م تأسيس جمعية المتقاعدين العسكريين في جنوب اليمن للمطالبة بحقوقهم، حيث رفع الحراك الجنوبي في بداية أمره شعارات منأوئة للنظام الحاكم وداعية لإصلاح مسار الوحدة، لكنه لم يلبث أن تطور من حركة احتجاجية ضد التهميش والإقصاء الذي يعانيه الجنوبيون، إلى حركة تمرد مدنية متعاظمة ليس فقط ضد حكم صالح، وإنما أيضا ضد استمرار الوحدة بين شطري اليمن.[٣]

ولم تنطفئ جذوة المطالبة بالانفصال رغم الحفاظ على الوحدة بالقوة وتغلُّب حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في الشمال على الحزب الاشتراكي وحلفائه في الجنوب، فقد توسعت حركة الاحتجاجات السلمية حتى بلغت مداها على شكل هبَّة شعبية يوم ٧ يوليو ٢٠٠٧، وكان أهم المبررات في قرار لجنة القضية الجنوبية اتهام السلطات بقمع الحراك السلمي وسقوط شهداء وممارسة الاعتقالات والإخفاء القسري، وانتهاك الحقوق والحريات، والاعتداء على حرية الصحافة، وممارسة الإقصاء بتسريح الموظفين الجنوبيين، المدنيين والعسكريين، بعد حرب ١٩٩٤".[٤]

وإذا كان الحراك الجنوبي قد ظهر متأخراً بعض الشيء، فإن عوامل عديدة قد ساعدت وشجَّعت على ظهوره في التوقيت الذي ظهر فيه، أهمها حركة "أنصار الله" الحوثيين التي اندلعت في الشمال في عام ٢٠٠٤م، وتمكنت من الاستمرار رغم توالي الحروب ضدها، وكذا الحراك الكبير الذي صاحب انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م الرئاسية، والدور الذي لعبته الصحافة الحزبية والمستقلة في كشف قضايا الفساد، وتوجيه النقد إلى رأس الدولة، ووجود بعض التحول في الدعم الإقليمي والدولي للسلطة القائمة عبَّر عن نفسه من خلال مطالب الدول والمنظمات الدولية للحكومة اليمنية بتبني إصلاحات شاملة على كافة الصعد.[٥]

---

[١] تُعتبر القضيّة الجنوبية قضيّة سياسية حقوقية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعيّة مختلفة تهمّ أغلبية أبناء الجنوب.

[٢] د. محمد حسين حلبوب ، مرجع سبق ذكره.

[٣] شمال اليمن وجنوبه.. قصة الاتصال والانفصال، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues

[٤] وثيقة الحوار الوطني، فريق القضية الجنوبية، صنعاء ٢٠١٣ – ٢٠١٤، ص ٣٣: https://bit.ly/30Sxip2

[٥] د .عبد الله الفقيه، مرجع سبق ذكره، ص٤٠٢.

حأولت الحكومة اليمنية منذ اندلاع الحراك احتوائه بعدة طرق: تارة بالسماح بالتظاهر والاعتصام، وتارة ثانية بتوظيف الأدوات الأمنية كاعتقال القيادات وقمع المظاهرات، وتارة ثالثة بالعمل على حل المشاكل المطروحة، حيث تم في إطار المعالجات الحكومية أن أُعيد إلى الخدمة في القوات المسلحة حتى بداية أبريل ٢٠٠٩م عدد ٩٤ ضابطًا و٦٦٥٥ فردًا من المنقطعين، وأُعيد إلى الخدمة كذلك ٣٠١٧ ضابطًا من المتقاعدين، وتم تسوية أوضاع ١٨٦٠ ضابطًا و٨٢٠٢ جندي وصف ضابط.[١]

وفي مجال الأمن أُعيد إلى الخدمة من المنقطعين ومن المتقاعدين ٤٥٩٣، وعولج بالترقية أو التسوية وضع ٣٤٩٥ ضابطًا، و٣١٩٥ فردًا من متقاعدي جهاز الأمن السياسي، فيما أُعيد إلى الخدمة في الجهاز ١٦٠ متقاعدًا و٣٠٦ منقطعين.[٢]

وفي اطار المعالجات الحكومية عُين بعض الجنوبيين في مواقع حكومية سواء على مستوى المراكز أو المحافظات، وسُمح لأبناء المحافظات الجنوبية من خلال انتخابات غير مباشرة باختيار محافظيهم من بين صفوفهم، لكن المعالجات الحكومية، كما يبدو، جاءت متأخرة كثيراً، واقتصرت على معالجة الجوانب المتصلة بالوضع الوظيفي في حين أهملت القضايا الجوهرية المتصلة بالفساد ونهب الأراضي، والاستئثار بالسلطة والثروة.[٣]

ومع نهاية عام ٢٠٠٩م تحول الحراك من طابعه السلمي إلى حركة مقاومة مسلحة، وخصوصاً في ظل تزايد عنف الأجهزة الرسمية ضد المنخرطين في الحراك، والتي أدت إلى سقوط العشرات من القتلى والمئات من الجرحى، واعتقال الآلاف لفترات متفاوتة، وقد بدأت مقدمات العنف المضاد بعدد من حوادث القتل والاعتداء التي استهدفت شماليين يعملون في الجنوب، أو أثناء زيارتهم لمناطق الجنوب، ولم يعد هناك من خيار أمام الحكومة اليمنية سوى أن تبادر إلى الاتفاق مع قادة الحراك في الداخل والقيادات الجنوبية الموجودة في الخارج على معالجات جذرية تعيد النظر في شكل الدولة اليمنية، وشكل النظام السياسي على قاعدة المواطنة المتسأوية، وتعالج مظالم الجنوبيين المتراكمة، وبدون ذلك سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل الحفاظ على الوحدة اليمنية.[٤]

---

[١] مجلس النواب يستمع إلى إيضاحات عدد من الوزراء»، موقع مجلس النواب اليمني، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩م؛ انظر كذلك: الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، «تقرير لجنة الدفاع والأمن بشأن معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات المسلحة والأمن»، بدون تاريخ.

[٢] الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة الدفاع والأمن بشأن معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات المسلحة والأمن، بدون تاريخ.

[٣] د .عبد الله الفقيه، مرجع سبق ذكره، ص٤٠٣.

[٤] د .عبد الله الفقيه، مرجع سبق ذكره، ص٤٠٣.

المطلب الثالث

الاحتجاجات الشعبية لعام ٢٠١١م (الثورة الشبابية)

بدأت تتنامى حالة الغضب الشعبي بسبب البطالة والفساد الحكومي، ونتيجة لفشل المعالجة الحكوميّة لمشاكل الناس، حيث وصلت الأوضاع إلى حالة غير مسبوقة في أواخر العام ٢٠١٠م بعد أن اقترح الرئيس السابق "صالح" تعديل قوانين الانتخابات والدستور حتى يُتاح له الترشيح مرة سابعة لدى انتهاء رئاسته في عام ٢٠١٣م،

فقد حكم علي عبدالله صالح اليمن لمدة ٣٣ سنة، استأثر خلالها هو وأقاربه وأبناء منطقته بمناصب مهمة وحساسة في الدولة، حينها فقد اليمنيون أي أمل في تغيير الأوضاع، وبدأ التذمر يظهر لدى شريحة كبيرة من الشباب، لكن التظاهرات الشعبية في تونس ومصر في يناير ٢٠١١م ألهمت الكثير من اليمنيين، فخرج الآلاف منهم إلى الشوارع للمطالبة بوضع حد لحُكم "صالح" القائم منذ ٣٣ عاماً، وبحلول شهر فبراير تزايد عدد المتظاهرين ليصل إلى مئات الآلاف.

لم تكن المظاهرات الشعبية في اليمن وليدة ما يسمى "الربيع العربي"، فقد كانت اليمن أسبق في هذه المظاهرات والتعبئة الجماهيرية منذ قيام الوحدة، مروراً بالتعديلات الدستورية التي حدثت بعد عام ١٩٩٤م، وصولاً إلى التنديد بالبطالة والفساد الحكومي والمطالبة بعدد من التعديلات الدستورية عام ٢٠١١م من قبل شباب الثورة.

خرج الآلاف من اليمنيين في مظاهراتٍ تنديداً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد، وأعلن صالح في ٢ فبراير من نفس العام أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة، ولن يورث الحكم لابنه أحمد، لكن في اليوم نفسه تظاهر عشرات الآلاف من الأشخاص في الميادين العامة بصنعاء وباقي المحافظات، مطالبين برحيل صالح، رداً على تصريحاته تلك التي لم يعد لها صدى حقيقي لدى الشعب اليمني.

وفي شهر مارس من نفس العام قتل نحو مائة من المتظاهرين بعد أن أطلقت عليهم قوات صالح النار، واصابت المئات، وكان الهدف من ذلك هو تخويف المتظاهرين في صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية لإنهاء هذه المظاهرات، لكن هذا الأمر أتى بعكس ما كان مخططاً له من قبل صالح، حيث استمر المتظاهرون في صمودهم أمام نيران صالح، وكان وقتها الأحزاب المنافسة لحزب صالح قد انضمت لهذه المظاهرات وأصبحت تقود هذه التظاهرات، كحزب الإصلاح والحزب الناصري والحزب الاشتراكي.[١]

ومع زيادة الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس "صالح"، التي شاركت فيها أحزاب المعارضة المنضوية في إطار تكتل "اللقاء المشترك"، خرجت مسيرات ومظاهرات غاضبة في أكثر من ١٧ محافظة، تعاملت قوات الأمن وقوات الحرس الجمهوري بعنف

[١] مطهر محمد الريدة، اليمن وصراع البقاء، قراءة إعلامية في الأزمة اليمنية الحديثة، https://www.arabmediasociety.com/author/matarmohamed

معها، حيث سقط فيها أكثر من ٥٠٠ متظاهر ومتظاهرة سقطوا قتلى في ذلك القمع، إضافة إلى الآلاف من الجرحى الذين أصيب معظمهم بعاهات وإعاقات دائمة.[١]

وبمرور الوقت اكتسبت هذه الاحتجاجات وزناً وشعبية، خاصة مع انضمام عناصر مهمة من النخبة السياسية والعسكرية إلى المتظاهرين، وحدوث المزيد من الانشقاقات والاستقالات شملت عدد من عائلة الرئيس وحلفائه.

وفي ظل هذه الأوضاع تدخلت دول الخليج العربي لوقف العنف، فطرحت مبادرة خليجية توافقت عليها كل القوى السياسية، ولكن سرعان ما قامت قطر بالانسحاب من المبادرة، ودعت قطر "صالح" إلى التنحي فورًا، وانسحب القطريون من المفأوضات معلنين أن علي عبدالله صالح يماطل في توقيع المبادرة الخليجية.

لذلك فقد استمرت أعمال العنف في اليمن، إلى أن وقع الرئيس "صالح" في الرياض في الثالث والعشرين من نوفمبر ٢٠١١م على اتفاق نقل السلطة في اليمن في ضوء المبادرة الخليجية، إذ اتفقت الأطراف على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ١٤ يومًا وإجراء انتخابات رئاسية خلال ٩٠ يوماً، وجرت مراسم التوقيع بحضور عبدالله بن عبدالعزيز ملك السعودية والأمين العام لمجلس التعأون الخليجي، ووفد من المعارضة اليمنية، ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع واعتبرته "خطوة مهمة إلى الأمام للشعب اليمني الذي يستحق فرصة تقرير مصيره"، وفي ٢٥ فبراير ٢٠١٢م انتهى حكم "صالح" رسمياً.[٢]

وفي ٢١ فبراير ٢٠١٢م صوت اليمنيون على انتخاب المُرشح الوحيد "عبد ربه منصور هادي" رئيسًا انتقاليًا للبلاد لمدة عامين، وجرت هذه الانتخابات وفقاً لأحكام الفقرة (و) من المادة (١٠٨) من الدستور التي تنص على أنه: "يعتبر رئيسًا للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين شاركوا في الانتخابات"، وأحكام المادة (٧٠) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء التي تنص على أنه: "يعدّ رئيسًا للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية"، وبالتالي، فإنه عند احتساب إجمالي من أدلوا بأصواتهم يوم الاقتراع وعددهم (٦٦٦٠٠٩٣) ناخباً وناخبة من مجموع المسجلين (١٠٢٤٣٣٦٤) فإن نسبة المشاركة بالانتخابات تكون (٦٥%)، أما نسبة فوز "عبد ربه" فتكون باحتساب نسبة الأصوات الصحيحة التي حصل عليها والبالغة (٦٦٣٥١٩٢) من إجمالي الأصوات الصحيحة المُدلى بها والبالغة (٦٦٥١١٦٦) ومن ثم يكون قد حصل على نسبة (٩٩,٨%) وهي أغلبية مُطلقة تتوافق مع النصين الدستوري والقانوني.[٣]

---

[١] www.aawsat.com

[٢] د .عبد الله الفقيه، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٦.

[٣] www.yemen-nic.info

المبحث الرابع

التدخل الدولي في اليمن وتأثيره على مستقبل الدولة اليمنية

تدخلت السعودية عسكرياً في اليمن وعملت على تنظيم ائتلاف يتكون من الأعضاء الرئيسيين في الجامعة العربية لدعم هذا التدخل العسكري، والذي يعتبر مغامرة غير عادية بالنسبة للعائلة المالكة، وكذا بالنسبة للنظام السعودي، فمع الحرب تكشفت مسارات واتجاهات الحرب في اليمن، وظهر من بين ركامها طموحات وأطماع التحالف العربي الذي تقوده السعودية وشريكتها الإمارات، وخطط هاتين الدولتين في السيطرة على موارد ومواقع حيوية في البلاد، في ظل مواقف رخوة من القيادة اليمنية، وفقاً لمراقبين.

المطلب الأول

شرعية التدخل الدولي في اليمن

بعد سيطرة "أنصار الله" الحوثيين على محافظتي صعدة وعمران وحصولهم على أسلحة مهمة ومتطورة وصواريخ وعربات، اقتحم الحوثيون في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م مقر الفرقة الأولى مدرع التي يقودها علي محسن الأحمر، وجامعة الإيمان التابعة لحزب الإصلاح، وسيطروا على مؤسسات أمنية ومعسكرات ووزارات حكومية ومنشآت مهمة وسط العاصمة دون مقاومة من الأمن والجيش، واقتحموا بيوت بعض القيادات العسكرية والحزبية المعادية لهم، وجرى بعد هذه الأحداث التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي فرضه "أنصار الله" الحوثيون على القوى السياسية، وتم توقيعه بين "أنصار الله" والمكونات السياسية الأخرى، ونقل الحوثيون ترسانة عسكرية من مقر الفرقة الأولى مدرع إلى مكان مجهول.[١]

كما اقتحم الحوثيون القصر الجمهوري، وأرغموا الرئيس عبدربه منصور هادي على الاستقالة ونشرها عبر وسائل الإعلام، وحأولوا عدة مرات تمرير هذه الاستقالة عبر انعقاد مجلس النواب لقبول الاستقالة، إلا أن مجلس النواب لم ينعقد.

هرب الرئيس عبدربه منصور هادي إلى عدن، ومنها إلى المملكة العربية السعودية، بينما اعتقل الحوثيون وزير الدفاع اللواء محمود الصبيحي، وأعلنوا للمرة الأولى عبر وسائل الإعلام التحالف مع علي عبدالله صالح.

أحست المملكة العربية السعودية ودول أخرى إقليمية بالخطر على أمنها القومي بعد هذا التطور السياسي والصراع في اليمن وهروب الرئيس هادي إلى السعودية، فتم تشكيل تحالف دولي لحماية أمنهم القومي والقضاء على الحوثيين في عمليات عسكرية أطلق عليها اسم "عاصفة الحزم" المتمثلة في غارات جوية ضد جماعة "أنصار الله" الحوثيين وعلي عبدالله صالح المتحالف معهم والقوات الموالية له.

[١] مطهر محمد الريدة، اليمن وصراع البقاء، قراءة إعلامية في الأزمة اليمنية الحديثة، https://www.arabmediasociety.com/author/matarmohame

تشكل التحالف العربي من عشر دول بقيادة السعودية، ضم التحالف رسمياً إلى جانب السعودية كلاً من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والمغرب والسودان والسنغال، وأطلقت السعودية على العمليات "عاصفة الحزم".[١]

بعد انطلاق عاصفة الحزم، تحرك التحالف العربي بقيادة السعودية سياسياً ودبلوماسياً على كل الأصعدة إقليماً ودولياً، وذلك بهدف صدور قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع يدعم شروط التحالف وأهدافه.

أصدر مجلس الأمن الدولي في الرابع عشر من أبريل ٢٠١٥ القرار رقم (٢٢١٦) يتضمّن ما يشير في طيّاته إلى عدد من القرارات المتعلّقة بالأزمة السياسية في اليمن منذ العام ٢٠١١، حيث مُنح للتحالف العربي العسكري غطائه القانوني.[٢]

ونص القرار على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج للمتهمين بـ"تقويض السلام والأمن والاستقرار في اليمن"، وطالب القرار الدول المجاورة بتفتيش الشحنات المتجهة إلى اليمن في حال ورود اشتباه بوجود أسلحة فيها، وطالب الحوثيين بوقف القتال وسحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها بما في ذلك صنعاء، ودعا نص القرار جميع الأطراف اليمنية إلى المشاركة في مؤتمر كان من المقرر عقده في العاصمة السعودية الرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي.[٣]

القرار رقم (٢٢١٦) سمح باستخدام القوة المسلحة لكنه يخضع لشروط إجرائية وأخرى قانونية، أما الشروط القانونية فتتمثل بالمبررات الشرعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٤٢: التي تسمح باستخدام القوة بطلب أو تفويض من مجلس الأمن وتحت إشرافه عندما يتبين فشل التدابير غير العسكرية في حل النزاع، ونص المادة ٥١: التي تعطي الدول حق الدفاع عن النفس فرادى وجماعات ضد أي عدوان مسلح، وكلاهما استثنائيين على القاعدة الآمرة التي توجب الامتناع عن اللجوء إلى القوة كما جاء في المادة ٤/٢ من نفس الميثاق، ففي الحالة الأولى (المادة ٤٢) يكون قرار مجلس الأمن باللجوء إلى القوة لعدم نجاح التدابير الأخرى في وقف النزاع مُبرراً قانونياً لها، وفي الثانية (المادة ٥٢) يكون اللجوء إلى القوة المسلحة خاضعاً تماماً لتقدير الدول ذات العلاقة التي تتمسك باستخدام حق الدفاع عن النفس مع ضرورة قيام الدول بإعلام مجلس الأمن بالتدابير التي تتخذها كشرط إجرائي.[٤]

وهنا اختلف خبراء القانون الدولي على تفسير شروط التمسك بحق الدفاع عن النفس، ومنهم من قيد الحق بشروط النص القانوني وذهب إلى جوازه فقط في حال وقوع «هجوم مسلح» من دولة على أراضي الدولة المتمسكة بالحق واشترط تفويض مجلس الأمن، ومنهم من طالب بوجوب الالتزام بشرطي الضرورة والتناسب اللذين أقرتهما محكمة

---

[١] مطهر محمد الريدة، مرجع سبق ذكره.

[٢] حول تصورات في حلّ الازمة وعملية الاستقرار: استطلاع وتحليل، المركز الديمقراطي العربي ٢٠ أبريل ٢٠١٩م.

[٣] شيماء أبوبكر، شرعية التدخل العسكري لقوى التحالف العربي في اليمن، http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/news

[٤] المرجع السابق.

العدل الدولية عام ١٩٨٦ في قضية نيكاراغوا والولايات المتحدة[١]، بينما أجاز آخرون حق «الدفاع عن النفس الاستباقي» كقاعدة عرفية دولية، على أن تُظهر الدولة ضرورة من اللجوء إلى الحق وأن يكون الرد فورياً لا يُترك فيه أي مجال للتدأول، إلا أنه منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، تجأوزت الدول العظمى في استخدامها للقوة الشروط المنصوص عليها في الميثاق، فعلى سبيل المثال، اتجهت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تبرير احتلال العراق عام ٢٠٠٣ إلى ما يسمى ب «الخيط الذهبي» الذي يربطه بقرارات أصدرها مجلس الأمن عام ١٩٩١، وهو تطبيق مصطنع وخطير للقرارات لم يجعل من احتلال العراق آنذاك أمراً مُبرراً وفقاً للقانون الدولي.[٢]

لذلك تأتي أهمية الاتفاق على ضوابط قانونية دولية تُقنّن استخدام القوة المسلحة، وضرورة تعزيز مبدأ سيادة القانون، ومبدأ المسأواة في السيادة بين الدول، وحظر التدخل في الشؤون التي تكون من صميم سلطانها الداخلي، لأن القاعدة العامة في العلاقات الدولية تقضي تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وحظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، وكلها مبادئ كفلها ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية، وفي حالة اليمن لم يتم النظر في هذا الموضوع بالشكل المطلوب وفقاً للعهود والمواثيق الدولية.

ومن هنا فإننا نرى عدم شرعية التدخل العسكري في اليمن لافتقاره للتأييد من مجلس الأمن، لأن التدخل لم يتم بتفويض مسبق من المجلس، والقوات المشاركة في التحالف العسكري لا تتبع للأمم المتحدة ولا يشرف عليها مجلس الأمن، لهذا فإن التدخل العسكري في اليمن لم يكن لديه أي شرعية قانونية في ذلك، وما تم عمله فيما بعد لم يكن سوى السعي عبر مجلس الأمن لإضفاء الشرعية باستخدام القوة.

كما أن صياغة الأهداف التي شنّت السعودية الحرب على اليمن على أساسها هي صياغة لا تدع مجالاً للشك بأن السعودية تريد الهزيمة الكاملة لـ«أنصار الله»، والإتيان بنظام يعمل وفق أجندتها، ولا إشكال حينذاك فيما إذا كان اليمن دولة مركزية أو دويلات متناحرة، فالمهم هو ضعف تلك الدولة، وإفقار شعبها، حتى لا يتسنى له التفكير في استقلاله والاستفادة من موارده البشرية والطبيعية وموقع بلاده الحيوي، رغم أن هناك إجماع إقليمي ودولي على فشل الخيار العسكري، وذلك من خلال الهزائم الميدانية المتتالية للسعودية وحلفائها، إلا أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الممسك بزمام الحكم، يستمر في عناده، متجاهلاً غرق بلاده في المستنقع اليمني، بحسب تعبير المطلعين والخبراء.

كما تبقى الخشية السعودية من تحول اليمن إلى بلد غني يأخذ دوره الطليعي في الإقليم هاجساً ماثلاً أمام أعين قيادة السعودية، إذ يعتقد الأمراء في الرياض أن غنى اليمن

---

[١] قضية نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة هي قضية عرضت على محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٦، التي أقرت خرق الولايات المتحدة للقانون الدولي من خلال دعم المعارضة المسلحة في الحرب ضد حكومة نيكاراجوا وبتفخيخ الموانئ في نيكاراجوا. حكمت المحكمة لصالح نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية- مما دفع أمريكا إلى رفض الحكم الصادر، وأقرت المحكمة بأن الولايات المتحدة قامت باستخدام القوة بشكل غير شرعي، "لقد أوقعت حرب ريغان ضد نيكاراجوا نحو ٧٥ ألف ضحية بينهم ٢٩ ألف قتيل ودمرت بلدا لا رجاء لقيامته".

[٢] شيماء أبوبكر، مرجع سبق ذكره.

وسيادته سيكونان على حساب مملكتهم، وقد نُشر في الأونة الأخيرة الكثير من الدراسات والأبحاث، التي أكد فيها خبراء اقتصاديون، ومنهم أميركيون، أن اليمن الفقير بإمكانه أن يصبح من ضمن الاقتصادات الكبرى في العالم في وقت قياسي، حال خروجه من التحديات الحالية، وذلك لامتلاكه الثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي على الخارطة العالمية، واستحواذه على المقومات الاقتصادية والجغرافية المؤهّلة لذلك.[١]

المطلب الثاني

أثر التدخل الدولي على المواطن اليمني

تسبب النزاع المسلح في خسائر فادحة للسكان المدنيين، حيث نفّذ التحالف مئات الغارات الجوية العشوائية وغير المتناسبة التي أسفرت عن مقتل الآلاف المدنيين وضرب أهداف مدنية في انتهاك لقوانين الحرب، باستخدام الذخائر التي باعتها لها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وآخرين، بما فيها القنابل العنقودية المحظورة على نطاق واسع، كما استخدمت قوات حكومة صنعاء الألغام الأرضية المضادة للأفراد المحظورة، وجنّدت الأطفال للقتال، وأطلقت المدفعية بشكل عشوائي في مدن مثل تعز وعدن، ما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين.

ووثّقت هيومن رايتس ووتش ما قامت به القوات الإماراتية والقوات المدعومة منها باعتقال أشخاص تعسفياً، من بينهم أطفال وأساءت معاملتهم واحتجزتهم في ظروف سيئة، وأخفت قسراً أشخاصاً يُعتقد أنهم معارضون سياسيون أو يشكّلون تهديدا أمنيا، كما وثّقت جماعات حقوقية يمنية ومحامون مئات حالات الاحتجاز التعسفي والاخفاء القسري.[٢]

كما قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" المعنية بحقوق الإنسان إن أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن "سعوا إلى تجنب المسؤولية القانونية الدولية برفضهم تقديم معلومات عن دورهم في الغارات الجوية غير القانونية في اليمن"، واعتبرت المنظمة "إخفاق" الائتلاف أو أي عضو في التحالف في التحقيق بصورة موثوقة في انتهاكات قواته، يؤكد على ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع، حيث لا يُعقل أن يعلن التحالف أن تحقيقاته ذات مصداقية بينما يرفض الإعلان عن المعلومات الأساسية، وأضافت في بيان للمنظمة "لا يُعقل أن يعلن التحالف أن تحقيقاته ذات مصداقية بينما يرفض الإعلان عن المعلومات الأساسية، مثل الدول التي شاركت في الهجوم وإذا كان أي شخص خضع للمسائلة"، ودعت المنظمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن "توضح تماماً" لأعضاء الائتلاف "أنهم لا يفون بالمعايير الأساسية للشفافية، وأن مجلس

[١] لقمان عبد الله، متى تنتهي الحرب على اليمن، ٢٩ إذار ٢٠١٨، https://al-akhbar.com/Author/516

[٢] التقرير العالمي ٢٠١٩، **اليمن**، https://www.hrw.org/ar

حقوق الإنسان سوف يتدخل ويضمن التحقيق في هذه الانتهاكات، إن لم يكن أي من الأطراف المتحاربة على استعداد للقيام بذلك".[١]

كما وثّقت هيومن رايتس ووتش ارتكاب الإمارات ووكلائها اليمنيين، وقوات حكومة عدن الاعتقال التعسفي، والتعذيب، وإخفاء العشرات قسراً في مناطق جنوب اليمن، التي تسيطر عليها حكومة عدن إسمياً، وفي عدن أيضاً، عذّب الحراس في أحد مراكز الاحتجاز مهاجرين وطالبي لجوء، من القرن الإفريقي، من بينهم أطفال تعرضوا للاغتصاب ثم أعدموهم، وحرمت السلطات طالبي اللجوء من فرصة طلب الحماية كلاجئين ورحّلت المهاجرين بشكل جماعي في ظروف خطيرة عبر البحر.[٢]

وفي نهاية ٢٠١٨، خلص "فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن" إلى أن قوات صنعاء وقوات عدن والسعودية والإمارات متورطة بشكل موثوق في الانتهاكات المتعلقة بالمحتجزين والتي قد ترقى إلى جرائم حرب، وتدير الإمارات مرافق احتجاز غير رسمية في اليمن، لكنها لم تعترف بأي دور في إساءة معاملة المعتقلين ولم تجر أي تحقيقات في ذلك، كما لا يزال كبار المسؤولين المتورطين في سوء المعاملة في مناصب السلطة في جميع أنحاء البلاد، لذلك تعتبر الأمم المتحدة أنّ اليمن يشكّل أكبر أزمة إنسانية في العالم.

كما أدت القيود (الحصار البري والبحري والجوي) التي فرضتها قوات التحالف بقيادة السعودية على الواردات إلى تفاقم الوضع الإنساني الرهيب، فقد قام التحالف بتأخير وتحويل ناقلات الوقود، وإغلاق الموانئ المهمة، ومنع البضائع من الدخول إلى الموانئ التي تسيطر عليها حكومة صنعاء، كما منعت وصول الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ولضخ المياه إلى المنازل.[٣]

أما بالنسبة للحكومة المعترف بها دولياً فقد فشلت في إنعاش الاقتصاد اليمني، وتشغيل الموانئ الخاضعة لسيطرتها، وتسببت عملية نقل البنك المركزي اليمني من سلطة صنعاء إلى سلطة حكومة عدن، في سبتمبر ٢٠١٦، بتوقف الرواتب- وليس معنى ذلك أن وجوده في صنعاء سيكون أفضل حالاً- كما أن الحكومة اليمنية لم تتحرك من أجل وقف انهيار قيمة العملة، فقد خسرت قيمتها خلال الثلاث السنوات الأولى من الحرب من (٢٥٠ ريال للدولار الواحد إلى أكثر من ٥٠٠ ريال للدولار– ومازالت في تذبذب دائم وعدم ثبات لقيمتها حتى الآن)، وقد أعلنت الحكومة السعودية حينها عن وديعة بمقدار ٢ مليار دولار، لكنها وبالرغم من أنها قد توقف انهيار الريال اليمني لفترة مؤقتة، إلا أن المشكلة الرئيسية هي في وقف تصدير النفط والغاز، ويعود السبب في ذلك إلى أن التحالف يمنع حكومة عدن من التصدير دون معرفة الأسباب وناشد رئيس حكومة عدن حينها "بن

---

[١] محمود الطاهر، لماذا ترفض أطراف الصراع اليمني الحل السياسي الشامل،١٢سبتمبر ٢٠١٧، https://www.noonpost.org/author/12352?-

[٢] التقرير العالمي ٢٠١٩، **اليمن**، مرجع سبق ذكره.

[٣] المرجع السابق.

دغر" التحالف عقب الوديعة المالية السعودية السماح لحكومته بالتصدير[١]، كما أن الحكومة اليمنية فشلت في إدارة الموانئ والمطارات الخاضعة لسيطرتها، حيث تفرض قوات موالية للإمارات "الحزام الأمني والنخبة" السيطرة عليها تماماً، وسبق أن منعت تلك القوات الرئيس اليمني وقادة عسكريين من العودة إلى عدن، واتهم البنك المركزي اليمني وإدارة موانئ عدن في أوقات متفرقة "خلية للتحالف" الإمارات بمنع طائرة أموال مطبوعة في روسيا من الهبوط في مطار عدن[٢]، إلى جانب منع سُفن كبيرة من الرسو في ميناء عدن بالرغم من قدرة الميناء على تحملها، وفي النهاية اضطرت عدد من السفن للمغادرة بعد أشهر من البقاء وسط البحر.[٣]

لهذا فالحرب قد استهدفت الدولة اليمنية ومؤسساتها ومنشآتها الحيوية، كما استهدفت الإنسان اليمني كإنسان، واستهدفوا اليمن الأرض والتاريخ والحضارة والثقافة، مستخدمين كل ما يمكن لهم استخدامه في سبيل الوصول لهذه النتيجة، حيث استخدم العدوان السعودي كل ثقله المالي واحتياطاته النقدية لشراء ذمم الدول والمنظمات الدولية، وشن عدواناً على اليمن ضرب فيه كل شيء: البشر والشجر والحجر، وظهر كل مكنون حقده على اليمن حضارة وإنساناً.

وهنا يرى بعض الخبراء الاقتصاديون أن الحرب على اليمن ما هي إلا حرب اقتصادية بالدرجة الأولى من ناحية مصلحة المعتدي، واقتصادية أيضاً من ناحية أدوات الضغط واستراتيجيات المعركة، وهي حرب (نفسية) حيث الإعلام المشترى بالمال، و(سياسية) حيث تم شراء المواقف الدولية، و(عسكرية) حيث القصف والتدمير، واقتصادية من حيث الحصار الشامل ومحاربة حركة الملاحة اليمنية براً وبحراً وجواً، ليكون الاقتصاد هو الحرب الأقسى في معيشة الناس والمواطنين والفقراء.

لذلك فإن أثر الحرب على اليمن يتمثل في قتل أبناء اليمن أطفالاً ونساءً ورجالاً، وتدمير كل سبل وموارد ضمان استمرار الحياة، فأي ضرر أكبر من قتل النفس التي حرم الله، وأي ضرر أكبر من التجويع والحصار، فالقتل منظم ومدروس ويتم باستخدام كل أسلحة الدمار بما فيها الأسلحة والقنابل المحرمة دولياً " العنقودية والفسفورية وغيرها "، ولعل جرائم الإبادة الجماعية التي تقترفها السعودية والدول المتحالفة معها ضد اليمنيين، تتم بمشاركة ومباركة دول كبرى ومنظمات دولية، والتي نشأت في الأصل لحماية الأمن والسلام وتحريم العدوان والتدخل في سيادة واستقلال الدول.

---

[١] كلمة لرئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر-المشهد اليمني- ٢٠١٨/١/٢١ http://www.almashhad-alyemeni.com/topics/18/01/21/102257.html

[٢] اليمن يتهم خلية للتحالف بإعاقة توريد أموال مطبوعة بالخارج - عربي٢١ /٨/١٣/ ٢٠١٧، https://arb.im/1027440 https://arb.im/1027440

[٣] موانئ خليج عدن: (١٣) سفينة تنتظر تصريح التحالف بعضها من أكتوبر (٢٠١٨/١/١٦)...اليمن نت https://theyemen.net/موانئ-خليج-عدن-١٣-سفينة-تنتظر-تصريح-التح/

المطلب الثالث

أثر التدخل العسكري على وحدة اليمن

تدخل التحالف العربي عسكرياً في اليمن لهدف واحد وهو "استعادة الشرعية اليمنية للسلطة" بموجب طلب من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي- المنتخب من الشعب في "فبراير ٢٠١٢" بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وجرى تصديق ذلك في قرار مجلس الأمن (٢٢١٦) بكون "هادي" هو الرئيس الشرعي لليمن.

حينها شعر البعض أن هذا التدخل سينقذهم من تبعات سيطرة جماعة "أنصار الله" الحوثيين على صنعاء ويوقف زحفها جنوباً، واستمر ذلك الانطباع لفترة، ولكن الغالب منهم باتوا يشعرون اليوم أن تلك الأهداف المعلنة تغيرت، بعد أن أصبحت السعودية والإمارات تتسابقان للسيطرة على البلاد، الأمر الذي جعل اليمنيين قلقين من إتاحة الفرصة للسعودية والإمارات في الاستمرار بإعادة تمزيق بلادهم وتنازعهما على النفوذ في اليمن.[١]

قامت الإمارات العربية المتحدة منذ مطلع عام ٢٠١٦ ببناء تشكيلات شبه عسكرية "ميليشيات" معظمها من "السلفيين" يبلغ عددهم (٣٠ ألف فرد) وماتزال مستمرة في التدريب والتجهيز[٢]، وأطلقت على هذه القوة تسمية "الحزام الأمني" في (عدن ولحج وأبين) والنخبة في (حضرموت وشبوة والمهرة وسقطرى) وتعمل هذه التشكيلات شبه العسكرية خارج هيئة الأركان اليمنية، وهي المصدر الرئيسي في تقويض سلطات حكومة عدن[٣]، كما أنها الأكثر تدريباً ومجهزة بأسلحة حديثة، وتم اختيار أفرادها بناء على القبيلة وقربها من الإمارات، كما أنها مناطقية، ليس فقط جنوباً، بل أعمق من ذلك، فقوات النخبة الشبوانية على سبيل المثال تم تشكيلها من أفراد ينتمون لقبائل محددة من نفس محافظة شبوة، وعلاوة على أن ذلك سيجلب نفوراً ورفضاً للقبائل الأخرى للقوة العسكرية بحكم الخلافات القبلية، إلا أن ذلك يؤسس المحافظات على أساس دول منفصلة، وليس على أساس جيش وطني لكل البلاد.[٤]

الإمارات حدّدت تدخلها العسكري في اليمن منذ البداية بالمناطق التي ضمنت لها إيجاد شركاء محليين موثوقين، إذ لم تكن معنيةً بالحرب التي تدور بين السلطة الشرعية وجماعة "أنصار الله" الحوثيين في جبهات الشمال، إلا وفق تأثيرها على مصالحها في جنوب اليمن، لذا حصرت وجودها في جبهات الشمال بتمثيل رمزي، مقابل اعتمادها على القوات السودانية في خوض المعارك ضد جماعة "أنصار الله" الحوثيين.

---

[١] محمد عبد الملك- الجزيرة نت، ٢٠١٩/٣/٢٥م.

[٢] Can the UAE and its Security Forces Avoid a Wrong Turn in Yemen? Page15 – https://ctc.usma.edu/app/uploads/2018/02/CTC-Sentinel_Vol11Iss2.pdf FEB2018

[٣] رسالة فريق الخبراء المعني باليمن إلى مجلس الأمن في ٢٨ يناير ٢٠١٨.

[٤] توحش الإرهاب.. تنظيم القاعدة، ملف مركز أبعاد للدراسات، فبراير ٢٠١٨م.

أما بالنسبة للوضع الحالي في جنوب اليمن فهو يشكل بتعقيداته وبناه السياسية والعسكرية المتعددة، مثالاً حياً على أهداف التدخل العسكري الإماراتي في اليمن، إذ نجحت الإمارات في إيجاد هياكل سياسية وعسكرية جنوبية موالية لها، خارج إطار السلطة الشرعية اليمنية ومنأوئة لها.

فخلال سنوات الحرب في اليمن، تحولت الأحزمة الأمنية وقوات النخبة في جميع المناطق الجنوبية إلى قوة محلية تفرض أولويات الإمارات في جنوب اليمن، بما في ذلك صراعها مع السلطة الشرعية على السلطة والثروة.[١]

فقد شكلت الإمارات ميليشيات تعمل على تقويض السلطات الحكومية، وتستخدمها للسيطرة على المحافظات الجنوبية والقيام بأعمال انتقامية، كحرق مقرات الأحزاب والصحف، وملاحقة الناشطين، واختطاف قادة المقاومة واغتيالهم، كما تتحدث عن فشل حكومة عدن في إدارة المحافظات المحررة.[٢]

كذلك عملت الإمارات على تجميع القوى الجنوبية الراديكالية المنادية بالاستقلال عن شمال اليمن في إطار المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث وفرت له الدعم المالي والسياسي، وشرّعت وجوده كسلطة مستقبلية في جنوب اليمن، وبذلك ضمنت الإمارات من خلال المجلس الانتقالي الجنوبي، والتشكيلات العسكرية الموالية لها، سيادتها على جنوب اليمن حالياً وفي المستقبل.

كما سعت الاستراتيجية الإماراتية لإحداث وضع مماثل في مناطق شمال اليمن، بما في ذلك محاولة اختراق المناطق المغلقة بالنسبة لها، وإيجاد شركاء محليين يمثلون أجنداتها، إلا أنها فشلت في ذلك، فقد أوجدت الإمارات على امتداد الخريطة اليمنية شبكة معقدة من الحلفاء المحليين، وتشكيلات عسكرية موالية لها، تدير مصالحها في اليمن، وتخوض معاركها بالنيابة.[٣]

ولعل أبرز الأهداف الإماراتية هو توسيع نفوذ أبوظبي جغرافياً في عموم الجنوب تقريباً، وحتى الجنوب الغربي للشمال، وبالذات في العواصم والموانئ والجزر، وهذا يعني أن الهدف الإماراتي من هذه الحرب يتمحور حول مغزى اقتصادي يرتكز محوره على اقتصاد المناطق الحرة واستثمار شركات الموانئ، ولتحقيق هذا الغرض، فقد استطاعت أبوظبي مد شبكة نفوذها على الأرض والبحر، معززة بالقوة العسكرية، من شواطئ محافظة المهرة شرقاً حتى شواطئ المخا على البحر الأحمر غرباً، مروراً بجزيرة سقطرى بحر العرب، وبسيطرتها على هكذا مساحة بحرية وبرية، ترى أبوظبي أنها ستتمكن من فرض أجندتها في اليمن.

---

[١] الإمارات واستراتيجية تفتيت وتقسيم اليمن، ١٤ يوليو ٢٠١٩، https://emiratesleaks.com/wp-content/uploads/2019/06/580-6.jpg

[٢] مإذا يريد التحالف في اليمن؟، إسماعيل ياشا، موقع ٧١، ٢٠١٨/٤/١م http://www.uae71.com/posts

[٣] الإمارات واستراتيجية تفتيت وتقسيم اليمن، مرجع سبق ذكره.

وبهذا عملت دولة الإمارات على مدار سنوات حربها في اليمن على الدفع بتفتيت البلاد وتقسيمها خدمة لأطماعها في التوسع والنفوذ ونهب المقدرات والموارد فيه فضلا عن السيطرة على موانئه الاستراتيجية.

ومع إعلان أبو ظبي سحب قواتها وهي بأعداد قليلة من بعض مناطق اليمن، فإن أبو ظبي تدخل في مرحلة أشد خطورة على واقع ومستقبل اليمن من خلال ما تنشره من عشرات الآلاف من المرتزقة الأجانب والميليشيات في البلاد، حيث يرى مراقبون أن الإمارات عملت على صياغة دورها في اليمن بما يضمن لها محأولة الإفلات من العقاب على تسببها بمقتل الآلاف المدنيين طوال سنوات الحرب والدفع في الوقت نفسه لمؤامرات تفتيت اليمن وتحويله إلى جغرافياتٍ معزولة ومتحاربة، يديرها حلفاؤها المحليون.

وبحسب المراقبين لا يعني إعلان الإمارات خفض قواتها العسكرية في اليمن نهاية الوجود الإماراتي في اليمن، وإنما مرحلة جديدة، للتعاطي مع الواقع الذي أحدثته في اليمن، بعد أن حققت غاياتها من تدخلها العسكري المباشر، حيث شهد الوجود العسكري الإماراتي منذ بدء الحرب على اليمن تغيرات عديدة، فرضتها استراتيجية أبو ظبي في تعاطيها مع أولوياتها في اليمن.

كما كشف تقرير لصحيفة "الغارديان" البريطانية أن الإمارات العربية ستسلم مواقعها في اليمن إلى مرتزقة أجانب وميليشيات محلية موالية لها، وغير خاضعة لسلطة الحكومة اليمنية الشرعية، وذكرت الصحيفة أن هذا الانسحاب يمثل لحظة مهمة في الحرب الأهلية، ونقلت "الغارديان" مزاعم الإمارات، التي تفيد أن قواتها المتبقية في اليمن ستركز على جهود مكافحة الإرهاب ضد تنظيم "الدولة" والقاعدة بدلا من "الحوثيين"، وكشف التقرير أن الإمارات ستواصل دعمها للحركة الانفصالية في اليمن، في حين حذر العديد من المحللين من أن الجمود الحالي في اليمن يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

ولاحقاً ذكرت نيويورك تايمز أن الإمارات تسحب قواتها من اليمن بوتيرة سريعة بعد تيقنها من أن الحرب الطاحنة التي حولت البلاد إلى كارثة إنسانية لا يمكن كسبها، فخطة النظام الإماراتي هي إدارة حرب بالوكالة في اليمن عبر الميليشيات التابعة لها والمرتزقة الأجانب بما يسمح لأبوظبي بإدارة العمليات من خارج الصورة ويسمح باستمرار الإمدادات العسكرية وإبعاد الإمارات عن الواجهة.[١]

كما ضمنت الإمارات، بعد توافقها مع السعودية، بتعيين معين عبد الملك رئيساً لوزراء حكومة عدن، نوعاً من السيطرة على الخطاب المنأوئ لها داخل أجنحة السلطة الشرعية أو على الأقل تحجيمه ما يمكّنها من إدارة الملف اليمني في المرحلة المقبلة، من دون كلفة اقتصادية كبيرة أو خسائر بشرية.

وبهذا فإن الإمارات تمكنت من خلال هذه المليشيات والجماعات التابعة لها من أحكام السيطرة على جنوب اليمن، وأن إعلان انسحابها من اليمن سيفيدها في تخفيف الضغط

[١] الإمارات واستراتيجية تفتيت وتقسيم اليمن، مرجع سبق ذكره.

الدولي عليها دون أن يفقدها ميزات الحضور والسيطرة والنفوذ الذي تمارسه من خلال جماعاتها والمليشيات المسيطرة على الأرض.[١]

كما تفرض الإمارات سيطرة كاملة على جزيرة سقطرى الاستراتيجية وهي أرخبيل يمني مكون من أربع جزر على المحيط الهندي قبالة سواحل القرن الأفريقي[٢]، حيث تديرها بشكل كامل من قِبل مسؤولين تابعين لها، حيث قامت الامارات ببناء قواعد عسكرية فيها وفي جزر استراتيجية أخرى مثل جزيرة (ميون) المتحكمة في باب المندب.

لذلك ما يحدث هو أن مجموعة الانفصاليين المدعومين من الإمارات في جنوب اليمن بقدر ما يستهدفون انهيار منظومة الشرعية في المحافظات الجنوبية (ويبدو أنهم إلى حدٍ ما قد نجحوا في ذلك) فهم يتحركون الآن لبناء دولة داخل الدولة ضمن حالة الفوضى في اليمن، وهذا يعني تشكيل دويلات جنوبية بناء على الهوية الفرعية التي غذّتها الإمارات بالتشكيلات شبه العسكرية خارج الدولة، وشراء الولاءات القبلية والعسكرية، فحضرموت وشبوة والمهرة ولحج وسقطرى والضالع جميعها تملك قوات بالآلاف، إما بمسمى "الحزام الأمني" أو "النخبة" وتملك قيادة منفصلة وتعتقد جميعها أن لها هوية مختلفة ثقافية وجغرافية واجتماعية لا ترتبط بما يدعو المجلس الانتقالي إليه ضمن "دولة الجنوب".[٣]

وبهذا فإن حكومة عدن تواجه صعوبة في فرض سلطتها في المحافظات المحررة، وهي "عدن وحضرموت والمهرة ولحج وشبوة وأبين، وأيضاً محافظة الضالع -عدا مديريات دمت وجُبَن والحُشا وأجزاء من مريس ماتزال بيد الحوثيين"، لذلك فتعدد ولاءات القوات الأمنية والعسكرية التي تدين معظمها بالولاء للإمارات أفقد الحكومة القدرة على بسط النفوذ، وبالتالي زيادة الخروقات الأمنية، حيث توسعت ظاهرة الاغتيالات السياسية بشكل مخيف منذ تكفلت الامارات والحزام الأمني التابع لها بأمن تلك المحافظات.[٤]

ولعل ما قامت به الإمارات في بداية عام ٢٠١٨، يظهر تورطها في العمل ضد حليفها الشرعية برئاسة عبد ربه منصور هادي، فإلى جانب إفشال أداء حكومة الشرعية على الأرض، ومنعها من الاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن، وخلق كيانات موازية للجيش، فقد أظهرت الرئيس هادي بمظهر الضعيف الذي يفتقر لشعبية في الجنوب كما في الشمال، حيث دعمت أبوظبي - بدون اعتراض الرياض – انقلاباً جديداً، حيث تمكن المجلس الانتقالي الجنوبي في ٢٨-٣٠ يناير ٢٠١٨ من السيطرة على عدن خلال يومين بدعم من الميليشيات الموالية للإمارات، وبمدرعات وأسلحة وطيران إماراتي مساند، - حسب ما أشارت وسائل الإعلام- وحاصرت قصر الرئاسة حيث تُقيم الحكومة اليمنية في "معاشيق" ورسمت أعلام الانفصال (علم اليمن الجنوبي قبل الوحدة الاندماجية عام

---

[١] المرجع السابق.

[٢] http://en.youth.cn/yculture/200911/t20091118_1085530.htm

[٣] Building Peace in Yemen From the Ground Up/ 28/2/2018 https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-02-28/building-peace-yemen-ground

[٤] عاصفة الحزم في عامها الرابع، ١٤/٤/٢٠١٨م، https://abaadstudies.org//index.php?language=arabic

١٩٩٠) على بواباته، كما أن عيدروس الزُبيدي رئيس المجلس الانتقالي، وقوة "الحزام الأمني" منعا أي محافظ جديد لعدن منذ إقالة "الزُبيدي" في ابريل ٢٠١٧ من الوصول إلى مبنى المحافظة أو تسليم المنزل المخصص لمحافظ عدن الجديد.[١]

لذلك فالمصلحة الوحيدة للإمارات تتمثل في السيطرة على ٢٠٠٠ كيلومتر من الساحل اليمني، وهي الدعامة المركزية في مخطط أبوظبي لتصبح قوة عظمى في مجال الطاقة، وتسعى نحو هذا الهدف دون هوادة، عوضاً عن التفاوض على الاستخدام المشترك للموانئ والاستثمارات في البنية التحتية للطاقة بالبلاد.

أما بالنسبة للسعودية فقد حققت إلى حد كبير في هذه الحرب أهم هدف لها، إن لم نقل هدفها الرئيسي، وإن كان هدفاً غير معلناً، وهو إضعاف القدرة العسكرية اليمنية تسليحاً وبنية عسكرية تحتية وقوة عسكرية نظامية (هيكلية)، وشل فاعليتها إلى أبعد حد، على الرغم من أن اليمن يعتمد تاريخه القتالي على العنصر القبلي إلى درجة كبيرة، فرغم اختلاف طبيعة الحروب الحديثة اليوم ونوعية أسلحتها وتقنيتها الفائقة، إلا أن العنصر القبلي ما زالت له فاعلية عسكرية لا يستهان بها، وخصوصاً في مناطق جغرافية وعرة كالتي تمتاز بها اليمن، وبالذات في حدوده الشمالية المحاذية للسعودية، فعلى الرغم من عدم وجود مجال للمقارنة مع القدرة القتالية والتسليحية والمالية للجيش السعودي، إلا أن العنصر القبلي اليمني استطاع أن يحيّد الآلة العسكرية السعودية إلى درجة كبيرة.[٢]

ومع ذلك، وفي العمق، استطاعت السعودية أن تحول الجيش اليمني النظامي، على بساطته، إلى ركام وأشلاء إلى درجة كبيرة، نستطيع أن نقول معها إن السعودية وإن كانت عجزت عن إخضاع المقاتل اليمني كقبيلي وحتى عسكري، إلا انها استطاعت أن تضعف قدرة الدولة العسكرية النظامية وتحد من قدرات أسلحتها الثقيلة وإن ظلت حتى اليوم خطر الصواريخ البالستية تؤرق السعودي حاكماً ومواطناً في العمق السعودي وليس على الحدود فقط،وفي الوجه الآخر للحرب، أي وجه الخسارة، فإن السعودية قد خسرت الكثير فيها، فبالإضافة إلى الكلفة المالية والمادية الهائلة التي تحملت وزرها الخزانة المالية، فقد كانت هناك مجالات أخرى للخسارة، منها على سبيل المثال الجانب الأخلاقي والإنساني السعودي، وما علق به من ضرر بالغ جرّاء تصاعد عدد الضحايا المدنيين الذين طالتهم طائراتها، وتوجه المنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية أصابع الاتهام إلى الرياض بالمسؤولية عن صنع الوضع المأسأوي القائم في اليمن اليوم.

كذلك عملت الرياض في المقابل مؤخراً على تفتيت قوات الشرعية التي شكلتها لمواجهة الجيش واللجان الشعبية بقيادة "انصار الله"، وكذا إضعاف القوات التي تتواجد في كل من حضرموت والمهرة لصالح المليشيا المدعومة من الإمارات بتوجيه ورضا السعودية، وكثفت وسائل الإعلام المدعومة من الإمارات والسعودية، من حملتها لتشويه صورة

---

[١] منع القائم بأعمال المفلحي من دخول مبنى محافظة عدن | المشهد اليمني /٢٠١٧/١١/٢ http://www.almashhad-alyemeni.com/topics/17/11/02/96681.html

[٢] أطماع السعودية في اليمن ..وشماعة هادي..! موقع وكالة الصحافة اليمنية، ٢٠١٩/٤/٢٨م http://www.ypagency.net

القوات اليمنية المنتشرة في حضرموت والمهرة واعتبارها أنها "احتلال شمالي للجنوب" وتحت هذه الذريعة دفعت السعودية والإمارات بقوات عسكرية كبيرة جردت حتى السلطة المحلية والأمنية من قراراتها في تعيين وعزل أي مسؤول يمني في هاتين المحافظتين اليمنيتين.[١]

إضافةً إلى تلك الأهداف تسعى الرياض لإنشاء ميناء نفطي في المهرة على ساحل البحر العربي، وهو الحلم الذي ظل يراود السعودية للتنفس جنوباً على المحيط الهندي دون قلق من تهديدات إيران حول مضيق هرمز، فبعد خمس سنوات من تحويل محافظة (خرخير) - تابعة لمنطقة نجران جنوبي السعودية- إلى مخزن للنفط الخام وإجلاء جميع سكانها، يمكنها مد أنبوب نفطي وإنشاء ميناء في المهرة بتكاليف أقل، وفي وقت قياسي مقارنة بميناء المكلا الذي كان ضمن استراتيجية السعودية القديمة، ومن خلال التواجد على البحر العربي يمكن للرياض منع حالة تهريب السلاح إلى حدودها عبر اليمن.

ولتحقيق ذلك دفعت السعودية بقوة عسكرية خاصة تابعة لها - لا علاقة لها بالتحالف العربي- إلى المهرة بعد أن استفادت من حالة قلق الدولة المجأورة لليمن شرقاً " عمان" وقبائل المهرة المتحالفة معها من دخول قوات إماراتية إلى المحافظة، والخوف من اشتباك مسلح مباشر بين عمان والإمارات، (البلدين الذين تجمعهما عدأوة تاريخية)، حيث تقول المعلومات الأولية أن هناك حملة تجنيس سعودية بين أبناء المهرة تشبه حملة تجنيس الإمارات لسكان جزيرة سقطرى، وحملة تجنيس العمانيين لأبناء المهرة سابقا.[٢]

فاليوم ترى السعودية في اليمن الذي مزقته الحرب وهي الطرف الرئيسي في عدوانها، فرصة مواتية لإنشاء هذه القناة ومد أنبوب لنقل نفطها عبر الأراضي اليمنية بالقوة، بحجة دعم شرعية هادي، وهو الهدف الذي تدخلت من أجله دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات، لكنه تغير تماماً بعد أن كشفت طول مدة الحرب عن الأطماع السعودية والإماراتية في اليمن من خلال السيطرة على الموانئ الاستراتيجية اليمنية ومنابع الثروة النفطية وإبقائها تحت سيطرتها عبر قواتها ومليشيا تدعمها حتى ضد شماعة هادي التي يقول التحالف أنه جاء لمساندتها.[٣]

لهذا يرى مراقبون أن بلوغ السعودية لهذا الهدف لن يتم بوجود جيش يمني موحد تحت قيادة موحدة، لذا فقد عملت منذ وقت مبكر وعبر حليفتها الرئيسية الإمارات إلى إنشاء مليشيات خارج سيطرة حكومة هادي تتحكم السعودية والإمارات بتوجهاتها وتحركاتها لتظل مهددة لهذه الحكومة.

وفي نفس السياق صدرت دراسة حديثة تسلّط الضوء على الوضع الميداني والحالة الإنسانية في اليمن أشارت إلى إن "التحالف العربي لا يبحث عن انتصار سهل وسريع في اليمن، وإنما يريد أن يحقق مصالح استراتيجية، على رأسها منع نشوء دولة يمنية قوية منافسة إقليمياً في المنطقة"، وترى أن السيناريو الأقرب للواقع هو "سيناريو الفوضى"،

---

[١] أطماع السعودية في اليمن ..وشماعة هادي..!، مرجع سبق ذكره.

[٢] عاصفة الحزم في عامها الرابع، ٢٠١٨/٤/١٤م، https://abaadstudies.org//index.php?language=arabic

[٣] أطماع السعودية في اليمن ..وشماعة هادي..!، مرجع سبق ذكره.

واستمرار الحرب، مع تفكك تحالفات الشرعية، ونشوء تحالفات جديدة بمصالح غير وطنية تتحكم فيها الصراعات الإقليمية والدولية.[١]

كما أن هناك اعتقاد سائد لدى التحالف العربي أن دعم تجزئة اليمن يسهل التحكم به مستقبلاً من خلال أدوات يتم إنشاؤها حالياً، من بينها ميلشيات مسلحة ونظام إعلامي مناطقي، وجماعات حزبية وسياسية تهتم بخلافات تاريخية، والتجزئة لن تكون إعادة دولتي شمال وجنوب اليمن، بل تقسيم اليمن إلى دويلات وسلاطين يسهل التلاعب بتكويناته الفاعلة حتى إعادة تشكيل حليف جديد قوي على الأرض تابعاً وليس شريكاً.[٢]

لذا يظل اليمن هو الخاسر الأكبر من هذه الحرب حتى اليوم، فالدمار والأمراض واتساع دائرة التطرف والإرهاب، وتغول حالة الفساد وغياب مؤسسات الدولة وسيادة الفوضى والقتل، هي عنأوين يمن ما بعد مارس ٢٠١٥م، هذا علأوة على غياب المشروع السياسي لهذا البلد المنكوب، وتعثر مساعي التسوية السياسية الشاملة، في ظل تحوله إلى حَلَبة كبرى للاعبين محليين وإقليميين ودوليين كُثر، من كل الأصناف السياسية، وبلد تفترسه مخالب وأنياب المذاهب الفكرية والأيديولوجية، وتتنازع خصوصيته ومميزاته الجغرافية وثرواته قوى إقليمية ودولية لا حصر لها.[٣]

لذا فاليمنيون بحاجة إلى إعادة النظر في حساباتهم، والبحث عن حلول وتحالفات جديدة تضمن وحدة بلادهم وتحفظ أرواح اليمنيين، بعيداً عن الانجرار وراء مغامرات التحالف ومنح الضوء الأخضر لتقسيم اليمن، ومن المؤكد أن هذه مهمة صعبة للغاية في الظروف الراهنة، إلا أن بذل الجهود من أجل تحقيقها أفضل بكثير من الاستسلام لليأس ومشاريع التقسيم والاحتلال.[٤]

---

[١] توحش الإرهاب.. تنظيم القاعدة، مرجع سبق ذكره.

[٢] عاصفة الحزم في عامها الرابع، مرجع سبق ذكره.

[٣] صلاح السقلدي، الحرب في اليمن: جردة حساب، ٩ أغسطس ٢٠١٧، https://www.al-arabi.com/

٤ مإذا يريد التحالف في اليمن؟، إسماعيل ياشا، موقع ٧١، ٢٠١٨/٤/١م http://www.uae71.com/posts

الخاتمة:

أولا: النتائج:

١. فشل حكام اليمن بالانتقال بالبلاد من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة، بل وما زالوا يشكلون عائقًا أمام محأولة الانتقال من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة والتي تعد سبباً رئيسياً لظهور مطالب الانفصال في الجنوب.

٢. تظل سياسات التنكيل بالمهزوم في كل حرب أهلية في اليمن طبيعة مرتبطة بالاستبداد، لا علاقة لها بالهوية المناطقية للحاكم، كحالة أي نظام استبدادي، لا يستطيع استيعاب المهزومين، وهذا ما حصل مع الجنوب بعد حرب ١٩٩٤م.

٣. حرب عام ١٩٩٤م أخلت بالتوازن السياسي الذي كان موجوداً حينها وفرضت إجراءات استثنائية هددت العملية الديمقراطية برمتها والتعددية السياسية وحرية الرأي على وجه الخصوص.

٤. الانتخابات اليمنية والتعديلات الدستورية لم تؤد إلى تطور في التجربة الديمقراطية اليمنية بل أدت إلى مشاحنات وحروب واحتكار للسلطة وتضييق باب المشاركة السياسية وضعف البناء المؤسسي للدولة.

٥. المحافظات الجنوبية لم تستفد من التعديلات الدستورية والانتخابات، ولم يتغير شيء في أوضاعهم.

٦. طريقة تنظيم الانتخابات عبر نظام الصوت الواحد لم يعزز ويحمي ويقوي دور الوحدة أو تعطي مساحة اكبر للجنوبيين للحفاظ عليهم أو لبقائهم متمسكين بالوحدة.

٧. المواجهات المسلحة في الشمال والجنوب أفسح المجال لدوامة من العنف وأثرت كثيرًا على الديمقراطية والنظام السياسي واعاق التحول الديمقراطي.

٨. رفعت النّخب السّياسية سقف مطالبها إلى حدّه الأقصى المتمثل في "فكّ الارتباط" نتيجة قصور استجابة النظام وقمعه وعنفه الدموي ضدّ الحراك السلمي.

٩. التحالف العربي تدخل من أجل إعادة السلطة الشرعية كما يقول قادة التحالف، لكن الواقع أن هذه الدول تدخلت من أجل تحقيق أهداف خاصة بها، وتحويل اليمن إلى دولة فاشلة.

١٠. أفشلت الإمارات أداء الحكومة الشرعية على الأرض، ومنعتها من الاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن، وأوجدت كيانات موازية للجيش، وأظهرت الرئيس هادي بمظهر الضعيف، وأصبحت منظومة الشرعية في المحافظات الجنوبية شبه منهارة أو شبه معدومة.

١١. دعمت أبو ظبي - بدون اعتراض الرياض – انقلاباً جديداً في عدن وغيرها من المناطق الجنوبية، حيث تمكن المجلس الانتقالي من السيطرة على كل مؤسسات الدولة خلال يومين بدعم من الميليشيات الموالية للإمارات، وبمدرعات وأسلحة وطيران إماراتي مساند.

١٢. فرضت الإمارات سيطرة كاملة على جزيرة سقطرى الاستراتيجية، وأصبحت تديرها بشكل كامل من قِبل مسؤولين تابعين لها، وقامت ببناء قواعد عسكرية فيها وفي جزر استراتيجية أخرى مثل جزيرة (ميون) المتحكمة في باب المندب.

١٣. كل التصرفات التي تقوم بها دول التحالف في اليمن توضح بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الدول هدفها هو تمزيق وحدة اليمن وتحقيق مصالحها فقط.

ثانيا: التوصيات:

١. يجب على اليمنيين إعادة النظر في حساباتهم، والبحث عن حلول وتحالفات جديدة تضمن وحدة بلادهم وتحفظ أرواح اليمنيين، بعيداً عن الانجرار وراء مغامرات التحالف ومنح الضوء الأخضر لتقسيم اليمن.

٢. ضرورة الإيمان بوجود الدولة المدنية التي تشجع على العلم والعمل، ومحاربة العنصرية والتعصب المذهبي والطائفي والقبلي في كل مناطق اليمن.

٣. يجب على حكام اليمن ومفكريه تقديم مشاريع تنموية واقتصادية مستقبلية وذلك لإخراج هذا البلد من حالة الفقر والمرض وشحة الخدمات، وضعف البنية التحتية.

٤. الأزمة الراهنة ستجعل الدولة اليمنية لفترة مقبلة في حالة عدم استقرار، وقد تتضمن إعادة تشكيل خريطة القوى السياسية لتبرز قوى جديدة أو ائتلافات، ولكنها ستكون ائتلافات انسيابية مائعة غير مستقرة.

٥. يمكن توقع ثلاثة تصورات لمستقبل الدولة اليمنية على إثر الأزمة الحالية:

أ- **إعادة الحوار حول دولة الوحدة،** حيث يتضمن هذا التصور إعادة الحوار حول دولة الوحدة والشراكة الحقيقية في ضوء حقائق اليمن الجديدة.

ب- **التشطير والانفصال،** وهذا التصور يقوم على اضطراب المركز واهتراء السلطة في صنعاء، وهذا يعني من الناحية الواقعية تكريس قدرة الأطراف على تحدي المركز وعدم قدرة المركز على لملمة أطرافه، وأخطر ما في هذه الحالة "الانفصالية بحكم الواقع" أنها لن تكون محل اعتراف رسمي من المركز في صنعاء، مما يعني أنه لسنوات تبقى الدولة اليمنية من دون معنى حقيقي، وتعاني من فراغات سلطة أو من سلطات دون الدولة في المناطق الأساسية، وهو ما يفتح الباب لاضطراب إقليمي.

ج- **الفيدرالية،** وفي هذه الحالة تحتفظ الدولة بوحدتها ومسماها الموحد، ولكن مع احتفاظ المناطق والأقاليم ذات الخصوصية بدرجات ما من الاستقلالية في إدارة شئونها الداخلية.

٦. الوحدة اليمنية ما زالت قادرة على مواجهة التحديات الراهنة، غير أن استمرار تجاهل هذه التحديات أو مواجهتها بنهج خاطئ يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الوحدة ذاتها.

٧. فيدرالية اليمن هي أمل للشعب اليمني، كي يشعروا أن هناك نهاية لهذا الصراع، فالفيدرالية تمثل حلًا جيدًا، وشكلًا من أشكال الحكم الذاتي قد يحتاجها اليمن في المرحلة المقبلة.

٨. الخطر الذي قد يفترس الوجود الإماراتي في اليمن هو اتساع قُطر دائرة الاعتقاد الذي يتنامى لدى اليمنيين - في الشمال تحديداً - باعتبار هذا الوجود احتلالاً تجب مقاومته.

٩. سياسة السعودية تجاه اليمن يكتنفها الغموض في كثير من القضايا، ففي الوقت الذي تدعي فيه دعم الشرعية في استعادة الدولة، تغض الطرف عما تقوم به الإمارات من تمزيق لهذا الوطن، وهذا السلوك قد يجلب لها الكثير من المشاكل خاصةً ولديها شريط حدودي يتجأوز ألف كيلو متر، لذا وجب عليها تعديل سلوكها هذا...

حفظ الله اليمن من كل مكروه، وأبعد عنها شرور الأعداء.